جامعة الأزهر

كلية البنات الإسلامية بأسيوط

المجلة العلمية

حكايات النحويين في شرح التسهيل لابن مالك ت(٦٧٢هـ) وأثرها في الحكم النحوي

عرض ودراسة

إعداد

د/ الطيب عبدالله أحمد فراج

المدرس بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الواحد والعشرون)

(يونيه ١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

حكايات النحويين في شرح التسهيل لابن مالك ت(٦٧٢هـ) وأثرها في الحكم النحوي عرض ودراسة

الطيب عبدالاه أحمد فراج
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط، مصر.
البريدالإلكتروني: *Eltaybfarrag.47@azhar.edu.eg*

الملخص

يهدف البحث إلى الكشف عن حكايات النحويين في شرح التسهيل لابن مالك وبيان أثرها في الحكم النحوي، علما بأن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد و فصلين، وخاتم، فالمقدمة: فيها تعريف بموضوع البحث ، وسبب اختياره ، والمنهج المتبع ،والتمهيد: فيه تعريف بالحكاية النحوية، المبحث الأول: وجاء بعنوان الحكايات المؤسسة للقواعد النحوية، والمبحث الثاني، وجاء بعنوان الحكايات المعضدة لرأي أو مذهب نحوي الخاتمة وتضم أهم نتائج البحث، ومنها :

– وضح البحث صحة القول بجواز لحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال، وما حكاه سيبويه من قولهم: عليكني، وعليك بي، و ما حكاه الفراء عن بني سليم تقول: مكاني، تريد: انتظرني في مكانك يؤيد ذلك.

– أظهر البحث صحة مذهب الفَرَّاء ومن تبعه القائل بجواز مجيء "لو" مصدرية محمولة على معنى "أنْ" ،وما حكاه أبو عَلِيّ من قراءة بعض القُرَّاء بنصب (فيدهنوا) الآية يؤيد ذلك.

ثم ثبت المصادر والمراجع ، وقائمة الموضوعات

الكلمات المفتاحية: حكايات، النحويين، الأثر، الحكم.

Accounts of the Grammarians in the Commentary on *At-Tas'hīl* by Ibn Malik (d. *672* AH) and Their Impact on Grammatical Judgments Review and Study

El-Tayb Abdillah Ahmad Farrag,

Department of Linguistics, Faculty of Arabic, Assiut, Al-Azhar University, Egypt

Eltaybfarrag.47@azhar.edu.eg

Abstract

The research aims to uncover the accounts of grammarians in the explanation of Ibn Malik's At-Tas'hīl and to demonstrate their impact on grammatical judgments. The methodology followed in this research, which is divided into an introduction, a preface, two sections, and a conclusion, is the descriptive-analytical method. The introduction includes an overview of the research topic, the reason for its selection, and the methodology used. The preface provides a definition of grammatical accounts. The first section is etitled "Accounts Establishing Grammatical Rules" and the second "Accounts Supporting a Grammatical Opinion or Doctrine." The conclusion presents the most important findings of the research. The research clarifies the validity of adding the letter "ن" (noon) to verbal nouns. This is supported by what was mentioned by Sibawayh and Al-Farra' in this regard. The research also confirms the validity of the Farra's school of thought and those who followed it, stating the permissibility of using "لو" (meaning if) as a substitute for "أنْ" (meaning that); Abu Ali's account supports this.

Key words: *counts – grammarians – impact – judgment*

المُقَدِّمَةُ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ المرسلينَ وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين سيدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصَحْبِه أَجْمَعِينَ. و بَعْدُ:

فقد كَرَّمَ اللهُ العربيةَ بأن أنزلَ بها خيرَ كُتُبِه القرآنَ الكريمَ ، وسخر لها رجالًا مخلصين يدافعون عنها ، وكان من هؤلاء الرجال ابن مالك، صاحب الشروح المفيدة في النحو والصرف، والتي كان من أهمها شرحه على التسهيل ، الذي بلغ من الشهرة والمكانة الكبيرة بين العلماء ما جعل الباحثين يقفون أمامه ويفتشون عن أسراره ، وقد اعتمد ابن مالك في إثبات الحكم النحوي على الحكاية عن العلماء ، وخلال مطالعتي لحولية كلية اللغة العربية بأسيوط وقعت عيناي على بحث بعنوان: (حكايات النحويين في شرح الرضي(ت ٦٨٦ هـ) على كافية ابن الحاجب، وأثرها في الحكم النحوي)، للأستاذ الدكتور/عادل عبده محمود حسانين . فرأيت أنْ أجمع حكايات النحويين في شرح التسهيل لابن مالك، وأقوم بدراستها دراسة وافية في بحث يُبين مدى اعتمادِ النحويين على الحكايات وجعلها حجة من حججهم في إثبات مذاهبهم، بعد أنْ وجدت أنَّها تختلف عن الحكايات التي أوردها الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب ، فجاء البحث بعنوان : حكايات النحويين في شرح التسهيل لابن مالك(ت ٦٧٢هـ) وأثرها في الحكم النحوي عرض ودراسة .

وقد دَفَعَنِي إلى اختِيَارِ هذا المَوضُوعِ عِدَةُ أسبابٍ هي:

١- الأهميةُ البالغة والشهرة الكبيرة التي حظي بها شرح التسهيل لابن مالك.

٢- أنَّ موضوع الحكايات النحوية، في شرح التسهيل لابن مالك لم يتناوله أحد بالبحث والدراسة.

١-بيان أثر الحكاية في إثبات الحكم النحوي، واتخاذها حجة يعضدُ بها النحويُّ رأيَه.

الدراسات السابقة:

لم أجد فيما بحثت سوى دراسة واحدة وهي:

حكايات النحويين في شرح الرضي(ت ٦٨٦ هـ) على كافية ابن الحاجب، وأثرها في الحكم النحوي، بحث للأستاذ الدكتور/ عادل عبده محمود حسانين، حولية كلية اللغة العربية بأسيوط ، العدد الخامس والثلاثون– الجزء الثاني ٢٠١٦م.

علما بأن بحثي هذا المعنون بـ(حكايات النحويين في شرح التسهيل لابن مالك(ت ٦٧٢هـ) وأثرها في الحكم النحوي عرض ودراسة ، لم يلتق مع البحث الموسم بـ(حكايات النحويين في شرح الرضي(ت ٦٨٦ هـ) على كافية ابن الحاجب، وأثرها في الحكم النحوي) إلا في مسألتين هما:

١–إعراب المستثنى منه المؤخر بدلًا من المستثنى.

٢–دخول نون الوقاية على أسماء الأفعال.

– وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في: مقدمة، وتمهيد، وفصلين وخاتمة ،وثبت للمصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها تناولت أهمية الموضوع ، والأسباب التي دفعت إلى اختياره ،والخطة التي سرت عليها.

التمهيد : وجاء بعنوان: التعريف بالحكاية النحوية .

المبحث الأول : الحكايات المؤسسة لحكم نحوي.

المبحث الثاني : الحكايات المعضدة لرأي أو مذهب نحوي .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج .

هذا ، وقد سرت في البحث على النحو الآتي:

١–رتبت الحكايات في كل فصل بحسب ورودها في شرح ابن مالك للتسهيل.

٢- ذكرت نص ابن مالك المشتمل على الحكاية.

٣- وضعت ما فسرت به بعض الكلمات في النص المنقول بين معقوفين هكذا [ ].

٤- قمت بدراسة الحكاية، وبيان آراء النحاة المختلفة فيها.

٥- ختمت كل مسألة بتعقيب، بينت فيه أثر الحكاية في الحكم النحوي.

واللهَ أَسأَلُ أَنْ يوفقني لما فيه الخير والرشاد

تمهيد

التعريف بالحكاية النحوية

الحكاية في اللغة:

جاء في تهذيب اللغة:" الحِكاية كَقَوْلِك حكَيْتُ فلَانا وحاكَيْتُه إِذا فعلتَ مثلَ فعلِه سَوَاء وَقلت مثلَ قولِه سَوَاء لَا تجاوزُه".(١)

وحكى الشيءَ عن غيره حكاية: إذا أتى به على الصفة التي أتى بها غيره قبله من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، ومنه: الحكاية في العربية، وهو أنْ تأتي بالقول عَلى ما تسمعه من غيرك، كما تقول: قرأتُ الْحَمْدُ لِله رَبِّ الْعالَمِينَ، بالرفع، ولا تعمل قرأت، وكما يقول رجل: رأيت زيدًا، فتقول: مَنْ زيدًا؟ بالنصب أو تقول: مررت بزيدٍ، فتقول: مَنْ زيدٍ ؟ بالخفض.(٢) وفي لسان العرب :حَكَيْت عَنْهُ الكلام حِكَايَةً.(٣)

والحكاية: عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة، وقيل: الحكاية: إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل. (٤)

أمَّا الحكايةُ النحويةُ فهي: "إيرادُ لفظ المتكلمِ على حَسْبِ مَا أوردَه".(٥)

وَالمُرَادُ بـ:" حَكَى " عِندَ ابن مالك:" نَقَلَ "، وَهو النَّقلُ عَنِ العَرَب.

وَالنَّقْلُ هُوَ:" الكلامُ العربِيُّ الفصيحُ المنقُولُ بالنَّقلِ الصَّحيحِ الخَارِجِ عَنْ حَدِّ القِلَّةِ إِلَى حَدِّ الكَثْرَةِ(٦)، أَو هُو:" مَا ثَبَتَ فِي كَلامِ مَن يُوثَقُ بفَصَاحَتِهِ"(٧).

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري باب الحاء والكاف ٨٥/٥.

(٢) ينظر شمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري(ح ك ي) ١٥٣٦/٣.

(٣) ينظر لسان العرب لابن منظور(ح ك ي) ١٩١/١٤.

(٤) ينظر التعريفات للجرجاني ص٩١.

(٥) التصريح، للشيخ خالد الأزهري ٤٧٩/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٢٨/٣.

(٦) لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري ص ٨١.

(٧) الاقتراح، للسيوطي ص ٣٩.

وَالنَّقْلُ منْ أدِلَّةِ النَّحْوِ السَّمَاعِيَّةِ، وَيَشمَلُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى، وَكَلامَ نَبِيِّهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَكَلامَ العَرَبِ المَنْظُوم وَالمنثُور(١).

وَأثْمَرَت الحِكَايَةُ النحوية ثِمَارًا طَيِّبةً، وَكَانَ لَهَا دَورٌ فِي خَدمَةِ النحو، كَمَا أدت إِلَى تَيْسِيرِ النَّحْوِ، وَتَوْسِيعِ قَوَاعِدِهِ، وصححتْ كَثِيرا من العَبَاراتِ والأَلفَاظِ الَّتِي تشيع عَلَى أَلْسِنَةِ المتكلمين، والَّتِي يُمْكِنَ أَن يُلتَمس لَهَا وَجْهٌ من القياس فِي العَرَبِيَةِ، كَمَا أدَّت إِلَى كَثْرَةِ الآرَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وكَثْرَةِ التَّقْدِيرِ وَالتَّأْوِيلِ .(٢)

وعلى هذا فالحكاية نوع من السماع:

ويُعدُّ السماعُ المصدرَ الأول من مصادر الاحتجاج في النحو؛ لذلك اعتنى به النحويون عناية خاصة، وعليه استند البصريون في أحكامهم، وهو مقدمٌ على القياس.

قال ابن جني :" وأعلم أنَّك إذَا أدَّاك القياسُ إلى شيءٍ مَا ثُمَّ سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخرَ على قياسٍ غيره فدَعْ مَا كنتَ عليه إلى مَا هُم عليه فإنْ سمعتَ مِن آخَر مثل مَا أجَزْته فأنتَ فيه مخيَّر تستعمل أيَّهُمَا شئتَ" (٣).

(١) ينظر السابق الصفحة نفسها.

(٢) ينظر حكايات النحويين في شرح الرضي على الكافية ص١٠١٨- بحث للأستاذ الدكتور/عادل عبده محمود – مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط العدد(٣٥) ج٢ عام ٢٠١٦م

(٣) الخصائص ، لابن جني ١/١٢٥ .

المبحث الأول

الحكايات المؤسسة لحكم نحوي

١-ضَمُّ نون المثنى

قال ابن مالك: "وحكى أَبُو عَلِيّ عن أَبِي عمرو الشَّيْبَاني: هُمَا خَلِيْلَانُ، وقال: ضَمُّ نون التثنية لغة".[١]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

المثنى: هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: زيدان وعمران، فإنَّه يصح فيهما التجريد والعطف، نحو: زيد وزيد، وعمرو و عمرو، فإنْ دلَّ الاسم على التثنية بغير الزيادة، نحو: شَفْع، فهو اسم للتثنية.

وإعراب المثنى يكون بزيادة ألف في الرفع، وياء مفتوح ما قبلها في الجر والنصب، يليهما نون مكسورة، تسقط للإضافة، تقول: جاء المحمدانِ، و أكرمتُ المحمدينِ، ومررتُ بالمحمدينِ، وتقول عند إسقاط النون للإضافة: قرأتُ رسَالتَي خالدٍ.[٢]

وقد جاء عن العرب في حركة نون المثنى ثلاث لغات هي:

الأولى – لغة الكسر:

مذهب البصريين أنَّه لا يجوز فيها إلَّا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ كِلَتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٣] ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ [٤] . [٥]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، تح / د. عبدالرحمن السيد ،و د. بدوي المختون ٦٢/١.

(٢) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٢١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٢٣/١، والحدود في علم النحو للأبذي ص ٤٥٩.

(٣) الكهف من الآية(٣٣).

(٤) الحجرات من الآية (٩).

(٥) ينظر التذييل و التكميل٢٣٨/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٨/١.

قال العلامة سيبويه:" واعلم أنَّك إذَا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا مُنَوَّن، يكون في الرفع ألفًا، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحًا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، و يكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكونَ تابعًا لما الجر منه أولى؛ لأنَّ الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، و تكون الزيادة الثانية نونًا كأنَّها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هُمَا الرجلانِ، ورأيتُ الرجلينِ، ومررتُ بالرجلينِ".(١)

الثانية – لغة الفتح:

أجاز الكسائي والفراء فتح نون المثني في حالتي النصب والخفض، و نصَّا علي أنَّ ذلك لا يجوز مع الألف، وعدَّ الكسائي فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس، ورأى الفراء أنَّها لغة لبعض بني أسد، إذا تغيرت الألف إلي الياء في النصب والخفض نصبوا النون، وعليه أنشد بعضهم:

عَلَى أحْوَذَيينَ اسْتَقَلَّت عَشِيَّةً ∴ فمَا هِيَ إلَّا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ (٢)

وبين ابن كيسان أنَّ من فتح نون الاثنين في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء، فأجراها مجري أينَ وكيفَ، ولا يجوز عند أحدٍ من الحُذَّاق فتحها مع الألف، و ذكر أنَّ بعضهم أجازها مع الألف، واستدل بقول الراجز:

---

(١) الكتاب ١/١٧، ١٨.

(٢) من الطويل لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص٥٥، و شرح المفصل لابن يعيش٣/١٩٠، و أوضح المسالك لابن هشام ١/٤٦، و التذييل و التكميل لأبي حيان١/٢٣٨، والمقاصد النحوية للعيني١/٢٢٢. الشاهد: على أحوذيينَ: حيث فتح نون المثنى على لغة بعض العرب.

أعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَ العَيْنَانَا ∴ ومَنْخَرَيْن أَشْبَهَا ظَبيَانَا[١]

قال: ولا يلتفت إليه؛ لأنَّه لا يُعْرَفُ قائلُه، ولا وجه له.[٢]

وعلل أبوحيان مجيء الفتح في البيت بعد الألف بقوله:" ولو ثبت أنَّه من لسان العرب لكان له وجه من القياس؛ لأنَّها ألف نابت عن الياء؛ لأنَّها ليست للرفع، بل الكلمة منصوبة، وكان القياس أن يقول: والعينين، فلما نابت عن الياء، واضطر إلي ذلك؛ لأنَّ ما قبله من النظم مفتوح الآخر، عامل هذه الألف معاملة الياء، بخلاف قولك: قام الزيدان، فالألف لم تنبْ عن الياء؛ لأنَّ الاسم مرفوع".[٣]

وهو تعليل مقبول وله حجة تدعمه.

الثالثة – لغة الضم:

وهذه اللغة هي التي ذكر ابن مالك أنها حكاية أبي عَلِيّ الفارسي عن أبِي عمرو الشَّيْبَاني من قولهم: هُمَا خَلِيْلَانُ. [٤]

وذكر أبوحيان هذه الحكاية وبين أنَّ منها قول فاطمة– رضي الله عنها–: "يا حسنانُ، يا حُسَينانُ "[٥] تريد الحسن والحسين، فغلبت لفظ أحدهما علي الآخر كالعمرين، وأجريتْ التثنية مجري المفرد.[٦] وأنشد أبو عمر المطرز:

يا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ ∴ فالنومُ لا تألَفُهُ العَيْنَانُ[٧]

---

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ص ١٨٧، و بلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٨/١، و قيل لرؤبة أو لرجل من بني ضبة في المقاصد ٢٢٥/١. الشاهد: والعينانَا: حيث فتحت نون المثنى مع الألف .

(٢) ينظر التذييل و التكميل٢٣٨،٢٣٩/١، وشرح ابن عقيل٦٩/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٨/١.

(٣) التذييل و التكميل٢٣٩/١.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٦٢/١.

(٥) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣٧٨/٢، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢١٤/١.

(٦) ينظر التذييل ٢٤١/١.

(٧) من الرجز لرؤبة بن العجاج بن شذقم الجاهلي في خزانة الأدب٩٢/١.

وقال الشيباني: "ضَمّ نون التثنية لغة"[١]. يعني إذا كانت بالألف[٢]، وأمَّا إذا كانت بالياء فلا يجوز الضم، وإنَّما شبهت بألف (غَضْبانُ وعُثْمانُ)، فضمت النون في الرفع كما ضمت تلك النون، وأمَّا مع الياء فلا يجوز، لا تقول: رأيتُ الزيدينُ، ولا: مررت بالزيدينُ.[٣] خالف في ذلك ابن جني فرأى أنَّ ضم نون المثنى شاذٌّ لا يقاس عليه حيث قال:" وقد حكي أنَّ منهم من ضم النون في نحو: الزيدانُ والعمرانُ، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما. [٤] و تبعه في ذلك ابن يعيش.[٥]

تعقيب:

يتبين مما سبق أنَّ ما حكاه أبُو عَلِيّ عن أبِي عمرو الشَّيْبَاني من قولهم: هُمَا خَلِيْلَانُ يؤسس لجواز لغة الضم في نون المثنى في حالة الرفع خاصة وإن كانت لغة قليلة ، وجاز ذلك بعد الألف تشبيهًا لها بألف "غَضْبانُ وعُثْمانُ"، فضمت النون في الرفع كما ضمت تلك النون ، وهذا مما يعارض القول بالشذوذ فيها.

٢-تجريد المعرف بالغلبة من (أل)

قال ابن مالك :" وأمَّا المعرف بالأداة فقد يجرد منها وإن لم تتغير حاله، وذلك قليل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه، وحكى ابن الأعرابي[٦] أنَّ من العرب من يقول: هذا عيوقٌ طالعًا، والعيوق من الأعلام التي علميتها بالغلبة".[٧]

---

(١) شرح التسهيل ٦٢/١.

(٢) تفسير أبي حيان لقول الشيباني.

(٣) ينظر التذييل و التكميل٢٤١/١، والهمع ٤٩/١.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١٩١/٣.

(٦) إِمَامُ اللُّغَةِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ زِيَادِ بنِ الأَعْرَابِيِّ الهَاشِمِيُّ ، وُلِدَ: بِالكُوْفَةِ، سَنَةَ خَمْسِيْنَ وَمائَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الكُوْفِيِّيْنَ أَشبَهُ بِرِوَايَةِ البَصْرِيِّيْنَ مِنْهُ، توفي بِسَامِرَّا، فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ. ينظر سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٨٧.

(٧) شرح التسهيل ١٧٦،١٧٧/١.

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

المعرف بالأداة: قسمان؛ لأنَّ(أل) فيه إمَّا جنسية وأنواعها ثلاثة، وجه الحصر فيها أنْ يقال: لا يخلو إمَّا أن تخلفها "كُلّ" حقيقة أو مجازًا أو لا تخلفها أصلًا ، فإنْ لم تخلفها: "كلّ" لا حقيقة ولا مجازًا "فهي لبيان الحقيقة الماهية من حيث هي ، نحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١] أي: من حقيقة الماء المعروف، وإن خلفتها" كلّ "حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو:﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [٢] فإنَّه لو قيل: وخُلِقَ كلُّ إنسانٍ ضعيفًا، لكان صحيحًا على جهة الحقيقة.

"وإن خلفتها" كلّ "مجازًا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو: أنت الرجلُ علمًا، فإنَّه لو قيل: أنت كلُّ رجلٍ علمًا لصحَّ على جهة المجاز؛ على معنى أنَّك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال.[٣]

"وإمَّا عهدية" وهي ثلاثة أنواع أيضًا، وجه الحصر أنْ يقال: العهد: إمَّا ذكرى وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر، نحو":﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [٤] أو علمي، وهو أن يتقدم لمصحوبها علم، نحو﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [٥] لأنَّ ذلك معلوم عندهم، أو حضوري أو علمي وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا، نحو﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [٦] أي: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة.[٧]

---

(١) الأنبياء من الآية (٣٠).
(٢) النساء من الآية (٢٨).
(٣) ينظر التصريح ١/١٨٠، ١٨١.
(٤) المزمل من الآيتين (١٥، ١٦).
(٥) التوبة من الآية (٤٠).
(٦) المائدة من الآية (٣).
(٧) ينظر التصريح ١/١٨١، ١٨٢.

قال سيبويه :" اعلم أنَّ "غدوة" و"بكرة" جعلت كل واحدة منهما اسمًا للحين، كما جعلوا "أم حبين"[١] اسمًا للدابة معرفة. فمثل ذلك قول العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه، وأتيتك يوم اثنين مباركًا فيه. جعل اثنين اسمًا له معرفة، كما تجعله اسما لرجل"[٢].

"وقد رد أبو العباس المبرد هذا، وذكر أنَّ " اثنين " اسم اليوم لا يكون معرفة أبدا إلَّا بالألف واللام، وأن قولهم: مباركًا فيه على الحال من النكرة.

وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيَضا، وهو القياس، أنَّك إذا قلت: لقيته العام الأول، أو يومًا من الأيام، ثم قلت غدوةً أو بكرةً، وأنت تريد المعرفة لم ينون، يريد أنَّه يجوز أن ينكر اليوم، وتعرف " غدوة " و " بكرة " فتقول " رأيته يومًا غدوة؛ لأنَّ " غدوة " وقتها في اليوم معروف، فكأنك قلت: رأيته يومًا في هذا الوقت منه، وأمَّا " ضَحْوَة " وعشية وغيرهما من ساعات اليوم والليلة فكله نكرات إلَّا سحر يومك، هذا هو المعروف الكثير في كلام العرب"[٣].

وأوضح أبو حيان أن "أل" في الاثنين وسائر الأيام ليست للتعريف خلافًا لأبي العباس، حيث يرى تنكيرها عند زوال "أل"، ومذهبه باطل بما حكاه سيبويه.

والصحيح مذهب الجمهور من كون أسماء الأيام أعلامًا توهمت فيها الصفة، فدخلت عليها "أل" كما في الحارث والعباس، ثم غلبت فصارت كالدبران والنجم، وهي مشتقة من معنى الصفة. [٤].

وتزاد أداة التعريف، مع بعض الأسماء. كما يزاد غيرها من الحروف، فتصحب معرفًا

---

(١) أم حبين: دويبة كالحرباء.
(٢) الكتاب ٢٩٣/٣.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٠/٤.
(٤) ينظر التذييل والتكميل (٢/ ٣٢١)

بغيرها، وباقيًا على تنكيره، وزيادتها في الكلام على ضربين: لازمة، وعارضة، فالأول كقول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ∴ صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْس يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[١]

أراد: طبت نفسًا؛ لأنَّه تمييز، ولكنه زاد فيه الألف واللام لإقامة الوزن.

والثاني: كحارث، وعباس، وحسن، مما سموا به مجردًا، ثم أدخلوا عليه الألف واللام للمح الوصف به، فقالوا: الحارث، والعباس، والحسن، شبهوه بنحو الضارب، والكاتب، والألف واللام فيه مزيدتان، لأنَّهما لم يحدثا تعريفًا.[٢]

وذكر ابن يعيش لزوم الألف واللام في "النجم"، ذلك أنك إذا قلت: نجم كان لواحد من النجوم، فإذا عنيت "نجمًا" بعينه أدخلت الألف واللام، وقد غلب النجم على "الثريا" حتَّى إذا أطلق لا ينصرف إلى غيره، وصار علما بالغلبة كـ "الدبران" و"العيوق"، ولا يجوز نزع الألف واللام منها؛ لأنَّها هي المعرفة في الحقيقة.[٣]

و بَيَّنَ ابن الناظم أنَّ من المعرف بالأداة ما ألحق بالأعلام؛ لأنَّه قد غلب على بعض ما له معناه، واشتهر به اشتهارًا تامًا، بحيث لا يفهم منه سوى ذلك البعض إلا بقرينة، فألحق بالأعلام؛ لأنَّه كالموضوع لتعيين المسمى في اختصاصه به كالنجم: للثريا، والصعق: لخويلد بن نفيل، ومنه: العقبة، والبيت، والمدينة، وما فيه الألف واللام منه حقه ألَّا تفارقه؛ لأنَّ الغلبة قد حصلت للاسم معهما، فذهابهما مظنة فوات الغلبة، فلذلك لزمت، فلم تحذف غالبًا إلَّا في النِّداء، نحو: يا صعق.[٤]

---

(١) من الطويل لرشيد ابن شهاب اليشكري في شرح ابن عقيل ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٠٣/١، وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٩٨، وهمع الهوامع ٨٠/١.

(٢) ينظر شرح ابن الناظم ص ٧١، ٧٢.

(٣) ينظر شرح المفصل ٣٤٤/١.

(٤) ينظر شرح الألفية ص ٧٢.

ومثال حذفها في الإضافة قولهم في الأعشى: أعشى قيس، ولا يحذف في غير النداء والإضافة إلَّا قليلًا كقولهم: هذا يوم اثنين مباركًا فيه.[١]

وأيَّد ابن قيم الجوزية، وابن عقيل كلام ابن الناظم حيث ذكرا أنَّ "أل" التي صار ما دخلت عليه علمًا بالغلبة، يجب حذفها إذا نودي ما هي فيه، نحو: "يا أعشى" أو أضيف كـ "بيت الله" وفي غير النداء والإضافة لا يحذف إلَّا قليلا، نحو "هذا عيوق طالعا".[٢]

و بين ابن الحاجب المراد بالغلبة بأنَّها ما لم يوضع بوضع واضع خاص، وإنَّما قيل: غير صفة، احترازًا من الصفات التي غلبت حتى صارت أعلامًا، من نحو قولك: الكاتب والوزير والصاحب؛ لأنَّها لو كانت منها لجاز إضافة الاسم إليها في مثل قولك: زيد الكاتب وعمرو الصاحب، بل أبقوها جارية صفات على ما كانت عليه.[٣]

تعقيب:

يرى ابن يعيش لزوم الألف واللام فيما كان علمًا بالغلبة كالنجم للثريا، والمدينة، ولا يجوز نزع الألف واللام منها؛ لأنَّها هي المعرفة في الحقيقة.

بينما أجاز ابن الناظم ومن تبعه جواز حذف أل في النداء والإضافة، وفي غيرهما قليلًا ، وما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه، و ابن الأعرابي أنَّ من العرب من يقول: هذا عيوقٌ طالعًا ، يؤيد ذلك، ولا يمكن حمله على الشذوذ ؛ لأنَّ هذا نقل عن ثقات من العرب الذين يعتد بكلامهم.

---

(١) ينظر توضح المقاصد ١/ ٤٦٩، والتصريح ١٨٨/١.

(٢) ينظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل ١٨٦/١.

(٣) ينظر أمالي ابن الحاجب ٤٧١/١.

٣-استغناء الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ- إذا كانت جملة اسمية -عن الواو

قال ابن مالك :"والمشهور من قول النحويين غير الكسائي أنَّ الحال التي تسدُّ مسدَّ الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغنى عن الواو، والذي حملهم على ذلك أنَّ الاستعمال لم يرد بخلافه، فأفتوا بالتزامه، ولم يرَ الكسائي ذلك ملتزمًا بعد سدِّها مسدَّ الخبر، كما لم يكن ملتزمًا قبله، وبقوله أقول، وقد كان مقتضى الدليل أنَّ حذف الواو هنا أولى؛ لأنَّه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح، ومما حكى ابن كيسان: مسرتُكَ أخاك قائمًا أبوه، ثم قال: فإنْ قلتَ: مسرتُكَ أخاك قائمًا أبوه، أو مسرتُكَ أخاك هو قائمٌ، جازت المسألتان عند الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل "هو" جازت المسألة في كل الأقوال".[١]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

اختلف النحاة في وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة، فأمَّا الجملة الفعلية فأجاز وقوعها حالًا أبو الحسن والكسائي وهشام، نحو : حسنك تركبُ أي : راكبًا[٢]، ونقل ابن خروف عن سيبويه المنع ، واختلف في النقل عن الفراء، فحكى ابن خروف عنه الجواز، ونقل ابن مالك عنه المنع، قال أبو حيان: وهو الصّحيح.[٣]

قال ابن مالك :" ومنع الفرَّاءُ وقوع الحال المذكورة فعلًا فرارًا من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أنَّ الحال إذا سدَّت مسدَّ الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أنْ يحكم بجوازه، فإنَّه مخالفة بعد مخالفة"[٤].

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٨٥، ٢٨٦.
(٢) ينظر التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٥، وهمع الهوامع ١/ ١٠٦.
(٣) ينظر تمهيد القواعد ٢/ ٩٠٢، ٩٠٣.
(٤) شرح التسهيل ١/٢٨٥.

ثم فند رأي الفراء قائلًا:" وهذا الذي اعتبره قد دلتْ العرب على أنَّه غير معتبر، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلًا، لجاز وقوعها قياسًا على وقوع الجملة الاسمية، ومع ذلك فقد سُمِعَ من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة، ومن ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه: ورَأْيُ عَيْنَيَّ الْفَتَى أخَاكَا ∴ يُعْطِي الجَزِيلَ فعليكَ ذَاكَا[١][٢]

وأمَّا الجملةُ الاسمية فاختلف في وقوعها حالًا مصحوبة بالواو سادة مسد الخبر: فنقل عن سيبويه والأخفش أنَّه لا يجوز ذلك، وأنَّ الحال لا تسدُّ مسدَّ الخبر إلَّا إذا كانت اسمًا منصوبًا، وأجاز ذلك الكسائي والفراء، وقد ورد السماع بما منعه سيبويه، قال الشاعر:

عهْدي بها الحَيَّ الجَميعَ وفيهِمُ ∴ قبل التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ[٣]

ولم ينقل ابن مالك خلافًا في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال، بل حكي عن ابن كيسان ما ظاهره الجواز في كل الأحوال، قال: "قال ابن كيسان: إنْ قلت "مسرتُكَ أخاك هو قائمٌ" جاز ذلك عن الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل "هو" جازت في كل الأقوال". فظاهر قوله "في كل الأقوال" أنَّه لا خلاف في ذلك.[٤]

وإنْ لم تصحب الجملة الاسمية الواو، فالمشهور من قول النحاة غير الكسائي منع

---

(١) من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٨١، و شرح كتاب سيبويه ٤٧/٢،و تخليص الشواهد ٢١٢/١، وتمهيد القواعد ٩٠٣/٢.

الشاهد: مجيء الحال الذي يسد مسد الخبر جملة فعلية: فرأي مصدر مبتدأ، ويعطي جملة فعلية حال سدت مسد الخبر. ينظر تمهيد القواعد ٢/ ٩٠٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٨٥/١.

(٣) من الكامل للبيد في ديوانه ص٤٩، و شرح أبيات سيبويه ٢١/١، وشرح المفصل ٧٧/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٥/١.

الشاهد: مجيء جملة "فيهم ميسر وندام": جملة حالية محلها النصب سدت مسد الخبر.

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٣٠٦/٣، وتمهيد القواعد ٩٠٣/٢.

وقوعها سادة مسد الخبر.[١]

وقد علل ابن مالك ذلك بأنَّ الحامل لهم على ذلك أنّ الاستعمال لم يرد بخلافه فأفتوا بالتزامه.[٢]

ورأى الكسائي جواز وقوع الجملة الاسمية غير المصحوبة بالواو سادة مسد الخبر، مستدلًا بما حكاه ابن كيسان من قولهم: مسرتُكَ أخاك هُو قائمٌ.[٣]

وقد علل ابن مالك قبوله رأي الكسائي بقوله:" ولمْ يرَ الكسائي ذلك ملتزمًا بعد سدها مسدّ الخبر [أي وجود الواو] كما لم يكن ملتزمًا قبله، وبقوله أقول، وقد كان مقتضى الدّليل أن يكون حذف الواو هنا أولى؛ لأنَّه موضع اختصار؛ لكنّ الواقع بخلاف ذلك"[٤].

تعقيب :

يتبين مما سبق صحة رأي الكسائي القائل بجواز وقوع الجملة الاسمية غير المصحوبة بالواو حالًا سادة مسد الخبر، وما حكاه ابن كيسان من قولهم: مسرتُكَ أخاك هُو قائمٌ يؤيد ما ذهب إليه، مما يؤسس لحكم نحوي مفاده جواز وقوع الجملة الاسمية غير المصحوبة بالواو حالا سادة مسدّ الخبر استنادًا لحكاية ابن كيسان.

٤-استعمال المصدر من الأفعال الناقصة(كان وأخواتها)

قال ابن مالك في معرض حديثة عن أدلة دلالة (كان وأخواتها) على الحدث والزمان معًا:" السابع: أنَّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [٥] ؛ لأنّ أنْ هذه وما وصلت به في تأويل

(١) ينظر تمهيد القواعد ٩٠٥/٢.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٨٦/١.
(٣) ينظر شرح التسهيل٢٨٦/١، والتذييل والتكميل ٣٠٦/٣، وتمهيد القواعد ٩٠٥/٢.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٦/١.
(٥) الأعراف من الآية(٢٠) .

المصدر، وقد جاء مصدرها صريحا في قول الشاعر:

ببَذْلٍ وَحِلمٍ سَادَ فِي قَومِهِ الْفَتَى ∴ وَكَوْنكَ إِياه عَلَيكَ يَسِيرُ[١]

وقد حكى أبو زيد في كتاب الهمزة مصدر "فَتِئَ" مستعملًا، وحكى غيره: ظللتُ أفعلُ كذَا ظَلولًا، وجاءوا بمصدر "كادَ" في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيدًا، أي ولا أكاد كيدا، وكاد فعل ناقص من باب كان[٢]، إلَّا أنَّها أضعف من "كان"؛ إذْ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل "كان" مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من "كان" مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر "كاد"، وهي أضعف من "كان"، فأنْ لا يمتنع استعمال مصدر "كان" أحقُّ وأولى".[٣]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

ذهب جماعة من النحاة منهم ابن جني[٤] والجرجاني[٥] وابن برهان[٦] إلى أنَّ (كان

---

(١) من الطويل بلا نسبة في التذييل والتكميل ٤/١٣٥، و شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٠ ، وتمهيد القواعد ٣/ ١٠٨٦، و المقاصد النحوية ٢/ ٥٨٥.
الشاهد: استعمال المصدر من كان الناقصة ثم عمله عمل كان في قوله: وكونك إيَّاه.
ذكر الشيخ محمد محيي الدين في استعمال المصدر لكان، قول بعضهم: إنَّ هذا المصدر لكان التامة، والمنصوب بعدها في قولك: كونك مهذّبًا حال، مردودٌ بهذا البيت؛ لأنَّ الضمير لا يكون حالاً؛ ولأنَّ الحال صفة، والضمير لا يوصف به. و بين أنَّ هذا الضمير لا يكون مفعولا لفعل محذوف؛ لأنَّه لا دليل على ذلك؛ ولأنَّه يعود على أقرب مذكور وهو الفتى. ينظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ص ٢٣٩

(٢) جعل ابن مالك (كاد) من باب (كان) ، والحقيقة أنها وإن عملت عملها فليست من بابها بل (كاد) أم لباب أفعال المقاربة والرجاء والشروع التي تعمل كلها عمل كان بشرط كون خبرها جملة فعلية، فعلها مضارع.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٣٩.

(٤) ينظر اللمع في العربية ص ١١٩.

(٥) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٩٨.

(٦) ينظر شرح اللمع ص ٤٩.

وأخواتها) لا دلالة لها على الحدث، وهو ظاهر مذهب سيبويه[١] حيث قال: "واعلم أنَّه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول وأنت تريد: كنْ عبدَ الله المقتول؛ لأنَّه ليس فعلًا يصل من شيء إلى شيء؛ لأنَّك لست تشير له إلى أحد"[٢]

توضيح ذلك أنَّه ليس كالضرب والقيل الذي يتكلم به أو تدل عليه قرينة، فيغرى عليه المخاطب، ويكتفي بإشارة في فهم ما يراد، وزعموا أنَّ الخبر هو الحدث الذي قصد الإخبار به عن اسم كان، وإنَّما استفيد بـ"كان" أنَّ ذلك فيما مضى من الزمان، أو فيما يستقبل إذا قيل: يكونُ زيدٌ قائمًا.[٣]

عارض ابن مالك ذلك معللًا ما ذهب إليه بأنَّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾[٤] ؛ لأنّ أنْ هذه وما وصلت به في تأويل المصدر أي: [كونكما ملكين]، كما استدل بمجيء مصدرها صريحا في قول الشاعر:

ببَذْلٍ وَحِلمٍ سَادَ فِي قَومِهِ الْفَتَى ∴ وَكَوْنكَ إِياه عَلَيكَ يَسِيرُ[٥]

واستدل أيضًا بما حكاه أبو زيد في كتاب الهمزة عن مجيء مصدر "فتئ" مستعملًا، وحكاية غيره: ظللتُ أفعلُ كذَا ظَلولًا، وبمجيء مصدر "كادَ" في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيدًا، أي ولا أكاد كيدا، وكاد فعل ناقص من باب كان، إلَّا أنَّها أضعف من كان؛ إذ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل كان مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من كان مستعمل.

---

(١) ينظر التذييل و التكميل ١٣٣/٤.
(٢) الكتاب ٢٦٤/١.
(٣) ينظر التذييل و التكميل ١٣٣/٤.
(٤) الأعراف من الآية(٢٠) .
(٥) تقدم تخريجه.

و أَخْلَصَ القول بأنَّه إذا لم يمتنع استعمال مصدر "كاد"، وهي أضعف من "كان"، فأنْ لا يمتنع استعمال مصدر كان أحقُّ وأولى.[١]

وذكر أبوحيان أنَّ المصدر قد جاء معملًا إعمال فعله في قول العرب: كونُك مطيعًا مع الفقر خيرٌ من كونك عاصيًا مع الغنى، وقد جاءت في صلة "أن"، قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [٢] وهي وما وصلت به في تأويل المصدر، و بهذا يُرَدُّ على من زعم أنَّ المنصوب في قولك: "عجبتُ من كَوْنِك قائمًا" حال، وأنَّ المصدر هو لـ"كان" التامة، وعلى من زعم أنَّها لا مصدر لها، وأنَّها لا تدل على الحدث.[٣]

تعقيب :

يتضح مما سبق أنَّ ما حكاه أبو زيد في كتاب الهمزة عن استعمال مصدر فتئ، وحكاية غيره: ظللتُ أفعلُ كذَا ظَلولًا يؤسس لمذهب ابن مالك في جواز استعمال المصدر من الأفعال الناقصة(كان وأخواتها) لدلالتها على الحدث.

٥-الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال لا بشترط كونها سادة مسد الخبر

قال ابن مالك :"ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب: زيدٌ قائمًا، والأصل: ثبتَ قائمًا، أو عُرِفَ قائمًا. و أسهل منه ما حكاه الأزهري[٤] من قول بعض العرب: "حُكمُكَ مُسَمَّطا" أي حكمك لك مُثَبَّتًا، فـ"حكمك" مبتدأ، خبره "لك"، و"مسمطًا" حال استغنى بها، وهي عارية من الشروط المعتبرة في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وعلى مثل هذا يحمل في الأجود قول النابغة الجعدي -رحمه الله تعالى-:

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٣٩، وتمهيد القواعد ١٠٨٦/٣.

(٢) الأعراف من الآية(٢٠) .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ١٣٥/٤.

(٤) تهذيب اللغة ١٢/ ٢٤٣.

قال الأزهري: قَالَ المبرّد: هُوَ على مَذْهَب(لَك حُكمُك مسمَّطاً) أَي: متمَّمًا، إِلَّا أَنهم يحذفون(لَك).

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فلمَّا تَبعْتُها ∴ تَوَلَّتْ وأبْقَتْ حَاجَتي في فُؤَادِيَا

وحلَّتْ سَوَادَ القلب لا أَنَا بَاغِيًا ∴ سِواهَا وَلَا في حُبِّها مُتَرَاخِيَا[١]

أي: لا أُرى باغيا، فحذف الفعل، وجعل "باغيًا" دليلا عليه، وهو أولى من جعل "لا" رافعة "لأنا" اسمًا، ناصبة "باغيًا" خبرا، فإنَّ إعمال "لا" في معرفة غير جائز بإجماع.[٢]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

يشترط النحويون في وجوب حذف خبر المبتدأ أن تكون الحال سادة مسد الخبر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا ، وشرطوا لذلك: أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملًا في مفسر صاحب الحال ، نحو: "ضربي العبدَ مسيئًا" ، فـ"مسيئًا" حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، وذلك الضمير يعود على "العبد"، وهو معمول للمصدر.[٣]

وأجاز ابن مالك الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال لا يشترط كونها سادة مسد الخبر مستدلًا بما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: "حُكمُكَ مُسَمَّطا" أي حكمك لك مُثَبَّتًا، فـ"حكمك" مبتدأ، خبره "لك"، و"مسمطًا" حال استغنى بها، وهي عارية من الشروط المعتبرة في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، واستدل أيضا ببيت النابغة الجعدي:

وحلَّتْ سَوَادَ القلب لا أَنَا بَاغِيًا ∴ سِواهَا وَلَا في حُبِّها مُتَرَاخِيَا[٤]

أي: لا أُرى باغيا، فحذف الفعل، وجعل "باغيًا" دليلا عليه، وهو أولى من جعل "لا" رافعة "لأنا" اسمًا، ناصبة "باغيًا" خبرا، فإنَّ إعمال "لا" في معرفة غير جائز بإجماع.[٥]

---

(١) من الطويل في ديوانه ص ١٦٦، وشرح ابن عقيل للألفية ١٠٣٠/٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦٥. الشاهد: قوله: لا أنا باغيًا ؛ حيث وقعت (باغيًا) حالا سادة مسد الخبر دون استيفاء شروط حذف الخبر وإقامة الحال مقامه.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) ينظر شرح ابن الناظم للألفية ٨٨/١، وتوضيح المقاصد ٤٨٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٦،٣٢٥.

بينما رفض ذلك ابن جني وتبعه ابن الشجري[١] وخَرَّجَا بيت النابغة الجعدي على أنَّ لا فيه عاملة في معرفة ، فـ"أنا" اسمها ، و"باغيًا" خبرها.[٢]

تعقيب :

يتضح من العرض السابق قوة رأي ابن مالك القائل بجواز الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال لا يشترط كونها سادة مسد الخبر، وما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: "حُكمُكَ مُسَمَّطا" فضلا عن تخريج بيت النابغة على حذف الفعل ، وجعل "باغيًا" دليل عليه؛ لأنَّ "لا" لا تعمل في معرفة يرجح ما ذهب إليه.

٦-إلحاق "قعد" بـ "صار" في العمل لكونها بمعناها

قال ابن مالك:" وندر إلحاق "جاء وقعد" بـ"صار" في قولهم: ما جاءتْ حَاجَتَك؟ وفي قولهم: " أرهفَ شَفْرَتَهُ، حَتَّى قَعَدَتْ كَأنَّها حَرْبَةٌ"[٣]

و الفَرَّاءُ يرى استعمال "قعد" بمعنى "صار" مطردًا، وجعل من ذلك قول الراجز:

لا يُقْنِع الجَارِيَةَ الخِضَابُ ∴ ولا الوُشَاحَانِ ولَا الجِلْبَابُ

مِنْ دُوْنِ أنْ تِلْتَقِيَ الأَرْكَابُ ∴ ويَقْعُدَ الأَيْرُ له لعـابُ [٤]

---

(١) ينظر الأمالي ٢٨٢/١.

(٢) ينظر مغني اللبيب٢٩٤/٣، وشرح الأشموني ٢٦٥/١، وهمع الهوامع ٤٥٧/١.

(٣) تهذيب اللغة باب العين مع القاف والدال ١٣/٥،والمحكم والمحيط الأعظم مقلوبة (ق ع د) ١٧٣/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٧/٩ .

و معناه :إذا حدد الرجل سكينا أو غيرها صارت كأنَّها حربة في قوة القطع .

(٤) البيتان من مشطور الرجز، لعبد الله بن الزبير في المقاصد النحوية ٤١٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٢٣/١ ، وخزانة الأدب ١٣١/٥.

اللغة :الأركاب: جمع (رَكَب) قال الخليل :هو للمرأة خاصة ،وقال الفَرَّاء :الرَّكَبُ : العانة للرجل والمرأة . مقاييس اللغة (ركب) ٤٣٢/٢ . الأَيْرُ: ذكر الرجل ، وجمعه أُيُور المخصص ١٥٩/١.

الشاهد : استعمال (يقعد) ناقصا بمعنى (يصير) .

و حكى الكسائي: قعد لا يُسْأَلُ حاجة إلَّا قضَاهَا، بمعنى: صار، ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر:

ما يَقْسِمِ اللهُ أقبلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ ∴ مِنْهُ وأَقْعُدُ كَرِيمًا نَاعمَ البَالِ"[١] [٢]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

صار من أخوات (كان) فعل من الأفعال الناسخة الناقصة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وقد ألحق النحويون بعض الأفعال بـ"صار" في المعنى والعمل ، مثل :آض، واستحال ، وارتد، وردَّ ، وجاء ، وغدا ، وراح .[٣]

و من هذه الأفعال أيضًا "قَعَد" فقد حكم الفراء بأنَّ استعمال هذا الفعل بمعنى "صار" مطردٌ مستدلًا بقول الراجز:

لا يُقْنِعِ الجَارِيَةَ الخِضَابُ ∴ ولا الوُشَاحَانِ ولَا الجِلْبَابُ

مِنْ دُوْنِ أنْ تِلْتَقِيَ الأَرْكَابُ ∴ ويَقْعُدَ الأَيْرُ له لعـابُ[٤]

و بما حكاه الكسائي من قولهم : "قعد لا يُسْأَلُ حاجة إلَّا قضَاهَا"، بمعنى: صار.[٥]

ووافق الزمخشري الفرَّاء فيما ذهب إليه، و جعل منه قوله تعالى: ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ [٦] حيث قال :" فـ"تقعد" من قولهم: "شَحَذَ الشَّفْرَةَ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَة"،

---

(١) من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٤٧، و التذييل ١٦٥/٤.

الشاهد: وأقعدُ كريمًا؛ حيث جاء (أقعدُ) بمعنى (أصير) في المعنى والعمل.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٨/١،٣٤٧ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ١٦٢/٤-١٦٥، وتعليق الفرائد ٢٠٠/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٥٩/١.

(٤) تقدم تخريجهما.

الشاهد: استعمال (يقعد) ناقصا بمعنى (يصير).

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٤٨/١، والتذييل ١٦٢/٤-١٦٥.

(٦)الإسراء من الآية(٢٢) .

بمعنى صارت ، يعني: فتصير جامعًا على نفسك الذم، وما يتبعه من الهلاك من الذل والخذلان والعجز عن النصرة ممن جعلته شريكا له ".[١]

أمَّا ابن مالك فرأى أنَّ مجيئ "قعد" بمعنى "صار" نادر.[٢]

قال أبوحيان:" وقوله[٣] ولا "قعد" مطلقًا يعني أنَّه إنَّما تستعمل "قعد" بمعنى "صار" حيث وردتْ، ولا تُقَاس.[٤]

تابع الشاطبي ابن مالك فيما ذهب إليه حيث قال:" وأمَّا السبعة التي زادها الناس فإنَّ منها مَا لم يأتِ إلَّا في مَثَلٍ أو شِبهه، وذلك: جاء وقَعَد".[٥]

والنفس تميل إلى ما ذهب إليه العلَّامَةُ الفَرَّاءُ؛ إذْ السماعُ يُعَضِّدُ قوله.

تعقيب :

يتبين مما سبق أنَّ ما حكاه الكسائي من قولهم : "قعد لا يُسْأَلُ حاجة إلَّا قضَاهَا" بمعنى "صار" يؤسس لصحة مجيء "قعد بمعنى "صار" في المعنى والعمل اعتمادا على السماع الذي هو أقوى الأصول النحوية .

٧-حذف اسم "إنّ وأخواتها" إذا فهم المعنى

قال ابن مالك: "ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، حكاه سيبويه عن الخليل مريدًا به: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وعليه يحمل قوله(ﷺ): "إنّ مِن أَشَدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ

---

(١) البحر المحيط تح / صدقي جميل ٣٠/٧.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٣٤٨/١.
(٣) إشارة إلى المصنف.
(٤) ينظر التذييل و التكميل١٦٤/٤.
(٥) المقاصد الشافية ٢/ ١٤٨.

المُصَوِّرُون"[١]. هكذا رواه الثقات بالرفع.[٢]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

إنَّ وأخواتها (أنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعَلَّ) حروف ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، فهي تعمل عكس عمل (كان وأخواتها) تقول: إنَّ محمدًا قائمٌ ، وليتَ الشبابَ عائدٌ، وكأنَّ خالدًا أسدٌ.

فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين، وهو الأولى بالقبول، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا عمل لها في الخبر، وإنَّما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول إنَّ وهو خبر المبتدأ.[٣]

قال سيبويه :" وروى الخليل –رحمه الله– أنَّ ناسًا يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشبه بما يجوز في الشعر، نحو قوله، وهو ابن صريم اليشكري:

ويَوْمًا توافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ∴ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمِ[٤]

... لأنَّه لا يحسن ههنا إلَّا الإضمار" [٥]

---

(١) أخرجه البخاري في باب عذاب المصورين يوم القيامة (٧/ ١٦٧)، و مسلم في كتاب اللباس والزينة٦/١٦١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٧، ٣٤٨.

(٤) من الطويل في شرح كتاب سيبويه٢/٤٦٦، والأصول في النحو لابن السراج ١/٢٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٥٦٧.

الشاهد: يروى(ظبية) على ثلاثة أوجه : الأول :رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف "كأنَّ" والتقدير: كأنها ظبية، وهو المراد هنا، ويجوز نصب "الظبية" "بكأن" تشبيها بالفعل إذا حذف بعضه وعمل، نحو: لم يك زيد منطلقا، والخبر محذوف لعلم السامع، والتقدير: كأن ظبيةً تعطو هذه المرأة، ويجوز جر الظبية على تقدير: كظبيةٍ و"أن" زائدة مؤكدة.

(٥) الكتاب٢/١٣٤.

و أجاز ابن مالك حذف اسم "إنَّ" وأخواتها إذا فهم المعنى مستدلًا بما حكاه سيبويه عن الخليل من قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، يريد: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ

وحمل عليه قوله (ﷺ): "إنّ مِن أَشَدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرُون"[١][٢]

وحمله الكسائي على زيادة "مِن"، وجعل "أشد الناس" اسمًا، والمصورون خبرا، والصحيحُ أنَّ الاسم ضمير الشأن، وقد حذف كما حذف في: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ؛ لأنَّ زيادة "مِنْ" مع اسم "إنَّ" غير معروفة، و جعل الحذف غير مخصوص بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، و رأى أنَّ حذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره.

وإنَّما ذهب الكسائي إلى زيادة (من) في "من أشد" ؛لأنَّ مذهبه أنَّ حذف هذا الضمير لا يجوز إذا أدى ذلك إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتها اسم يصح عملها فيه، و(المصورون) يجوز أن تعمل (إنَّ) فيه، فتقول: (المصورين)[٣]

و مذهب البصريين أنَّ جميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء على ما قرر، والكوفيون إنَّما ذكروا ذلك في "إنَّ"، ولم يعدوا ذلك إلى غيرها كـ"ليت" و "كأنَّ".[٤]

قال ابن مالك :"وحكى الأخفش: إنَّ بك مأخوذٌ أخواك، وتقديره: إنَّك بك مأخوذٌ أخواك، فحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل "مأخوذ" خبرا مرتفعًا به أخواك، كما كان يرتفع بـ"يؤخذ"، ولا يجوز أن يكون التقدير: إنَّه بك مأخوذ أخواك؛ لأنَّ الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر في أنَّها لا تسد مسد جملة، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلَّا جملة محضة مصرحًا بجزأيها، ومن حذف الاسم في الشعر قول الشاعر:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٣/٢.

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٤٧/٥، ومغني اللبيب ٢٣٣/١، وتعليق الفرائد ٢٤/٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٩٣/١.

(٤) ينظر لسابق ٤٦/٥.

فَلَو كنت ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِى ∴ ولكنَّ زَنْجىٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ[١]

رواه سيبويه[٢] برفع زَنْجِيّ ونصبه، وجعل تقديره في الرفع: ولكنَّك زنجِيٌّ، وتقديره في النصب: ولكنَّ زنجيًا عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي".[٣]

وعارض الكسائي حذف اسم "إنَّ"، وتأول الحديث الشريف على زيادة "مِن"، وعلى هذا ينبغي عنده أنْ يحمل ما حكاه أبو عبيد له من أنَّه (ﷺ) كتب إلى خزاعة: "أمَّا بعدُ، فإنَّ مِن أكرمِ أهلِ تهامة عليَّ وأقربهم رحمًا أنتم ومَن تبعكم"[٤].

وإنَّمَا ذهب الكسائي إلى زيادة "مِن" في "مِن أشدِّ" و "مِن أكرم" ؛ لأنَّ مذهبه أنَّ حذف هذا الضمير لا يجوز إذا أدَّى ذلك إلى أن يكون بعد "إنَّ" وأخواتها اسم يصح عملها فيه، و "المصورون" و "أنتم" يجوز أن تعمل "إنَّ" في ذلك، فتقول: "المصورين" و "إيَّاكم"، والصحيح أن يكون هذا مما حذف فيه الضمير لا على زيادة "مِن"، ويؤيده اللفظ والمعنى، فأمَّا اللفظ فإنَّ العرب لم تلحظ هذا الذي لحظه الكسائي، بل قالوا: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، وكان يجوز لـ "إنَّ" أن تنصب زيدًا، و أمَّا المعنى فإذا جعلتها زائدة كان المصورون أشدَّ الناسِ عذابًا يوم القيامة، وليس كذلك؛ إذْ غيرُهم أشدُّ عذابًا منهم، ممن هو أعظمُ جرمًا.[٥]

---

(١) من الطويل للفرزدق في ديوانه ص٤١٨، و الكتاب ١٣٦/٢، والأصول في النحو لابن السراج ٢٤٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣، وتمهيد القواعد١٣٠٨/٣.
الشاهد قوله: (ولكنَّ زنجي) حيث حذف اسم «لكن» وأبقى الخبر لدلالة الكلام على الاسم.

(٢) قال سيبويه: "والنصب أكثر في كلام العرب، كأنَّه قال: ولكن زنجيًا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنَّه أضمر هذا كما يضمر ما بنى على الابتداء، نحو قوله عز وجل: " طاعةٌ وقولٌ معروف "، أي طاعة وقول معروف أمثل. الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣.

(٤) الأموال لابن زنجويه ٤٦٣/٢

(٥) ينظر التذييل و التكميل ٤٧/٥، وهمع الهوامع ٣٥١/٤.

فتخريج الكسائي الحديث على زيادة "مِن" في اسم "إنَّ" يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأنَّ الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنَّهم ليسوا أشدَّ عذابًا مِن سائر الناس.[١]

أمَّا الباقولي فذهب إلى أنَّ إضمار الهاء مع "إنَّ" لا يجوز إلَّا في الشعر كالأبيات التي وردت في كتاب سيبويه.[٢]

وذكر المالقي أنَّه لا يجوز حذف اسم "إنَّ" ؛لأنَّه عمدة في الأصل، فإن كان ضمير شأن جاز ذلك فيه في الشعر كقوله:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ∴ يَلْقَ فِيهَا جآذرًا وظِباءَ[٣]

وتقديره: إنَّه مَنْ.[٤]

تعقيب:

يتبين مما سبق أنَّ ما حكاه سيبويه عن الخليل من قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ مريدًا به: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ يؤسس للقول بجواز حذف اسم "إنَّ" متى فهم المعنى.

٨-حذف تاء تأنيث فعل الفاعل المؤنث الحقيقي مع الفصل

قال ابن مالك: "وقيّدت الظاهر الحقيقي التأنيث بالاتصال تنبيهًا على نحو قول الشاعر:

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٢٢٣/١.

(٢) ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٣٥/٢.

(٣) من الخفيف للأخطل في شرح كتاب سيبويه ٢٧٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣٧/٢، والتذييل والتكميل ٤٤/٥، ولم أجده في ديوانه. الشاهد قوله: (إنّ مَن يدخل ... يلق) حيث حذف اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن.

(٤) ينظر رصف المباني ١١٩/١.

إنَّ أمرَأً غرّهُ منكنَّ واحدةٌ ∴ بَعْدِي وبَعْدك فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ[١]

وليس مخصوصًا بالشعر؛ فإنَّ سيبويه حكى: حضر القاضيَ امرأةٌ وقال: "إذا طال الكلام كان الحذف أجمل".[٢]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

إذا كان الفاعل مؤنثًا، فلا يخلو تأنيثه: أنْ يكونَ حقيقيًّا، أو غير حقيقيّ، وهو: ما لا ذَكَر له بإزائه، أو ما ليس له فرج، وأمّا الحقيقي: فلا بدَّ له في الفعل من علامة تميّزه، سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا، مفردًا أو مثنى؛ تقول: قامتْ هندُ، وقامتْ الهندانِ، وهندٌ قامتْ، و الهندانِ قامتَا، فإنْ فصلت بين الفعل والفاعل فجائز حذف العلامة، وقد حذفوها قليلًا، نحو ما حكوا من قولهم: حضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ، ولم يجئ له في التّنزيل نظير، وجاء في الشّعر، قال:

لَقَدْ وَلدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سُوءٍ[٣] [٤]

---

(١) من البسيط بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش٣/٣٥٨، والتذييل والتكميل ٦/١٩٥، والمقاصد النحوية٢/٩٤٠، وحاشية الصبان ٢/٧٤.

الشاهد: غَرَّهُ منكن واحدةٌ، حيثُ ذكَّر الفعل المسند إلى المؤنث وهو قوله: "واحدة" والتقدير: امرأة واحدةٌ؛ وتركت التاء من الفعل للفصل بالمفعول وهو الهاء.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١١٢، ١١٣.

(٣) صدر بيت من الوافر لجرير في ديوانه ص ٢٨٣، و شرح كتاب سيبويه ١/٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٥٧، والكناش في فني النحو والتصريف١/٣٠٨. تمامه:

..... على باب استها صلب وشام.=

=الشاهد: "لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ" حيثُ لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أنَّ فاعله مؤنث حقيقي، وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول، وهذا جائز.

(٤) ينظر البديع في علم العربية لأبي السعادات ابن الأثير١/١٠٣.

ويعلل ابن يعيش حذف العلامة عند الفصل بقوله :"فإنْ فصل بينهما فاصلٌ من مفعولٍ، أو ظرفٍ، أو جارٍ ومجرور، جاز سقوط علم التأنيث، نحو قولهم: "حضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ"، لمَّا فصل بالظرف والمفعول؛ حَسُنَ ترك العلامة؛ لأنَّ الفاصلَ سدَّ مسدَّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث".[١]

من هنا يتبين أنَّ سر حسن ترك علامة التأنيث عند ابن يعيش هو أنَّ الفاصل من ظرف أو مفعول سدَّ مسد علم التأنيث.

وأكَّد ابن هشام على جواز التأنيث والتذكير عند الفصل مستدلًا بقولهم: "حضر القاضي اليومَ امرأةُ" ووضح أنَّ التأنيث أكثر، إلَّا إنْ كان الفاصلُ "إلَّا" فالتأنيثُ خاصٌ بالشعر.[٢]

تعقيب:

يتبين مما سبق جواز حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي عند الفصل، بل إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم : حضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ يؤسس لذلك.

٩-إبدال المستثنى منه المؤخر من المستثنى

قال ابن مالك :"وقد يجعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا" فنبّهت بذلك على قول سيبويه: حدّثني يونسُ أنّ قومًا يوثَق بعربيّتهم يقولون: مالي إلَّا أبوكَ ناصرٌ، فيجعلون ناصرًا بدلًا. قال سيبويه: "وهذا مثل قولك: ما مررتُ بمثْلِك أحدٍ" قلتُ: ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت (رضي الله عنه):

لأنّهمُ يَرْجُونَ مِنْه شَفَاعَةً ∴ إذَا لَمْ يَكُنْ إلّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ"[٣][٤]

---

(١) شرح المفصل ٣/٣٥٨.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢/٩٩.

(٣) من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٥٢، والتذييل ٨/٢٣٧، والمقاصد النحوية ٣/١٠٩١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٠.

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإمَّا أنْ يكون الكلامُ موجبًا أو غيرُ موجب.

فإنْ كان موجبًا وجب نصب المستثنى، نحو: قامَ إلَّا زيدًا القومُ، وإنْ كان غير موجبٍ فالمختارُ نصبه، فتقول: مَا قامَ إلَّا زيدًا القومُ ومنه قول الشاعر:

ومَا لِيَ إلا آلَ أحْمَدَ شِيعةٌ ∴ وما لِيَ إلَّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ[١]

وقد روي رفعه، فتقول: مَا قامَ إلَّا زيدٌ القومُ ، حكى يونس أنَّ قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: مَالِي إلَّا أخوك ناصرٌ، وأعربوا الثاني بدلًا من الأول على القلب لهذا السبب ، وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أنَّ الموجب يتعين فيه النصب، نحو: قامَ إلَّا زيدًا القومُ.[٢]

قال سيبويه :" هذا باب ما يقدم فيه المستثنى ، وذلك قولك: مَا فيها إلَّا أباك أحدٌ، وما لي إلَّا أباك صديقٌ. وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما وجهه عندهم أنْ يكون بدلًا، ولا يكون مبدلًا منه؛ لأنَّ الاستثناء إنَّما حده أنْ تداركه بعد ما تنفى فتبدله، فلمَّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرتَ المستثنى، كما أنَّهم حيث استقبحوا أنْ يكونَ الاسم صفة في قولهم: فيها قائمًا رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أنْ يحملوا الكلام على غير وجهه"[٣].

فتبين من كلام سيبويه وجهته في نصب المستثنى المتقدم ؛ إذْ نظره بإعراب الصفة حالًا عند تقدمها، كما في قولهم : فيها قائمًا رجلٌ.

---

(١) من الطويل للكميت في شرح أبيات سيبويه ١٣٣/٢، والمقتضب ٣٩٨/٤، والبديع في علم العربية ٢٣٣/١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٨٩.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢١٦،٢١٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢.

وأورد الوجه الثاني الذي يجيز إبدال المستثنى منه من المستثنى المتقدم في حكاية يونس عن العرب قولهم: مالي إلَّا أخوك ناصرٌ، حيث أعربوا الثاني بدلا من الأول على القلب.[١]

وذكر ناظر الجيش أنَّ لابن عصفور في هذه المسألة خبط[٢]؛ فتارةً أجازها، وتارةً جعل ذلك ضرورة، وتارةً جعله مذهب الكوفيين.[٣]

ونقل أبو حيان عن ابن الضائع كلامًا قاله رادًّا على ابن عصفور مضمونه أنّ جعل "أحدٌ" في قولك: ما لي إلّا أبوك أحدٌ بدلًا خطأ؛ لأنّه يلزم منه أنْ يكونَ "أحدٌ" مستعمل في الواجب، وهو لا يجوز، قال: والوجه أنْ يُقَال: إنّه بدل من الاسم مع "إلّا" مجموعين ، وهذا منزعٌ نزع إليه ابن الضائع[٤]، فالمحكوم عليه البدلية في الاستثناء وقد تقدّم عنه في مثل: ما قام أحدٌ إلّا زيد، أنّ البدل من "أحد" هو مجموع "إلّا زيد" لا "زيد" وحده.[٥]

قال الأشموني في تنبيهه: "المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه؛ ونظيره في أنَّ المتبوع أُخِّرَ فصار تابعًا: مَا مررتُ بمثلِك أحدٍ"[٦].

تعقيب:

مما سبق يتبين صحة القول بجواز إعراب المستثنى منه المتقدم بدلًا ،ولا شك أنَّ ما حكاه يونس عن العرب من قولهم: مَالِي إلَّا أخوك ناصرٌ، فضلًا عن الشواهد

---

(١) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢.

(٢) يقال: فُلَانٌ يَخْبِط فِي عَمْياء إذا رَكِبَ مَا رَكِبَ بجَهالةٍ. لسان العرب (٧/ ٢٨١)

(٣) ينظر تمهيد القواعد ٥/ ٢١٥٨.

(٤) ينظر شرح الجمل ٢٦٣٣/٢.

(٥) ينظر تمهيد القواعد ٥/ ٢١٥٩.

(٦) شرح الأشموني ٥٠٧/١.

الشعرية الفصيحة التي وردت يؤسس لتلك المسألة.

١٠-إلغاء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه

قال ابن مالك :" ومن إلغاء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه مَا حُكِيَ من قول العرب: هذا حَيُّ زيدٍ، وأتيتُكَ وحيُّ فلانٍ قائمٌ، وحيُّ فلانةٍ شاهد، وسَمِعَ الأخفش أعرابيًا يقول: ما لَهُنَّ حيُّ رماح، يعني أبياتًا، ومثله قول الشاعر:

يا قُرّ إنَّ أباكَ حَيّ خُويلدِ ∴ قد كنتُ خائفَه على الإحْماقِ[١]

والمعنى: هذا زيد، وإن أباك خويلد، وما لهنّ رماح، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وحيَّ بني كِلابٍ قد شَجَرْنا ∴ بأرْماحٍ كأشْطانِ القليبِ[٢]

قال الفارسي: من إلغاء المضاف ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [٣] أي كمن هو في الظلمات، و﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [٤] أي الجنة التي وُعد المتقون فيها أنهار"[٥].

---

(١) من الكامل لجبار بن سلمى في الخصائص ٢٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٥/٢، وشرح الرضي ٢٤٢/٢، و خزانة الأدب ٣٣٤/٤.

اللغة: قرّ: ترخيم قرة. الإحماق: مصدر أحمق الرجل: إذا ولد له ولد أحمق.

المعنى: كنت أرى من أبيك معالم تدل على أنه سيلد ولدا أحمق، وقد تحققت نبوءتي بولادته إياك يا قرة.

الشاهد: أباك حي خويلد؛ حيث أقحم (حي) بحيث إنَّه إذا سقط لا يختل المعنى.

(٢) من الوافر بلا نسبة في التذييل ٢٠٩/٧، وتمهيد القواعد ٣١٧٦/٧.

اللغة: الشطن: الحبل، والقليب: البئر.

(٣) الأنعام من الآية(١٢٢).

(٤) محمد (صلى الله عليه وسلم) من الآية (١٥).

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٤.

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

ذكر ابن الأثير و ابن يعيش أنَّ المضاف يقحم فيكون خروجه ودخوله سواء، وحكوا من ذلك قولهم: "هذا حيُّ زيدٍ"، وأتيتكَ وحيّ فلانٍ قائمٌ ، يريدون: هذا زيدٌ ، وفلان قائمٌ.(١)

قال الرضيّ موضحًا:" قد حكم بعض النحاة بإلغاء لفظ "حيّ"، وزيادته في مثل هذا الموضع، كما حكموا بزيادة لفظ "اسم" في قوله:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السلام علَيكُمَا ∴ ومَنْ يبكِ حَوْلًا كَاملًا فَقَدْ اعْتَذَرْ(٢)

والحق، أنَّ الاسم في هذه المواضع المذكورة له معنى، فقوله: اسم السلام أي: لفظه الدال عليه وكلمته، يعني: سلام عليكم ....، إذْ الاسم هو اللفظ والصوت، والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت، والدليل على أنَّ زيادة الاسم في مثله للتنصيص على أنَّ المراد هو اللفظ، لا المدلول، أنَّهم لا يقولون: جاءني اسم زيد، بزيادة "اسم"، بل لا يكون لفظ "اسم" المحكوم بزيادته، إلَّا مع ما يتعلق باللفظ"(٣).

تعقيب:

يتبين مما تقدم صحة القول بجواز إلغاء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه، وما استدل به ابن مالك ممَا حُكِيَ من قول العرب: هذا حَيُّ زيدٍ، وأتيتُكَ وحيُّ فلانٍ قائمٌ، فضلا عن الشواهد الشعرية التي وردت يؤسس لتلك المسألة.

---

(١) ينظر البديع في علم العربية ٢٩٢/١، و شرح المفصل ١٧٥/٢.

(٢) من الطويل للبيد في ديوانه ص ٢١٤، وتمهيد القواعد ٣١٧٥/٧، وشرح الأشموني ١٢٨/٢، و المقاصد النحوية ١٣٠٠/٣

الشاهد قوله: (اسم السلام) فالإضافة فيه من إضافة الملغي إلى المعتبر، والأصل: ثم السلام عليكما. ينظر شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٨٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٤٢،٢٤٣/٢.

١١-نصب جواب الدعاء بأَنْ مضمرة بعد الفاء إذا كان بغير لفظ الطلب

قال ابن مالك :" ولا يطَّرِدُ نصبُ المضارع بأنْ مضمرة بعد الفاء إلَّا في جواب نفيٍ، أو طلبٍ، وهو: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، فأمَّا الأمر فكقولك: ايتنِي فأحدثَك، تريد أنَّ الإتيان سبب للحديث، فينتصب على تقدير: ليكنْ منك إتيانٌ فحديث ...، وأمَّا الدعاءُ فكقولك: اللهم ارحمني فأدخلَ جنتكَ، ولا تعذبني فآمنَ مِن سَخَطِك، فتنصب كما بعد الأمر والنهي، قال الشاعر:

فيا ربِّ عَجِّلْ مَا نُؤَمِّلُ منهم ∴ فَيَدْفَأَ مَقْرُورٌ ويشبعَ مُرْمِلُ[١]

وقال آخر:

ربِّ وَفِّقنِي فَلَا أعدِلَ عَنْ ∴ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيرِ سَنَنِ[٢]

ولا يجوز عند البصريين نصب جواب الدعاء إلَّا إذا كان بلفظ الطلب، لو قلت: رَحِمَ اللهُ زيدًا فيدخلَه الجنةَ، لم يجز"[٣].

ثم قال:" وحكى الشيخ[٤] هنا أنَّ الكسائي يجيز نصب جواب الدعاء بلفظ الخبر، ولم ينفرد الكسائي بهذا الجواز، فإنَّ ابن السراج حكى ذلك عنه[٥]، ثم قال: وقال الفراء: إنْ قلت: غفرَ اللهُ لزيدٍ فيدخلَهُ الجنةَ جاز"[٦].

---

(١) من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٥٤٤/٣، وحاشية الصبان٤٤٣/٣.
الشاهد: فيدفأ ؛ حيث نصب بـ «أنْ» مضمرة وجوبًا بعد الفاء؛ لأنَّه واقع في جواب الدعاء.

(٢) من الرمل بلا نسبة في اللمحة في شرح الملحة ٨٣٢/٢، والمقاصد النحوية١٨٦٩/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢٨/٤، ٢٩.

(٤) يعني والده الإمام ابن مالك، ويعني بقوله: «هنا» أي في الجزء الرابع من شرح التسهيل الذي يتناوله بدر الدين ابن الناظم . ينظر تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٦.

(٥) حكاه عن الكسائي . ينظر الأصول في النحو ١٨٦/٢.

(٦) السابق ٤٢/٤.

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

لنصب جواب الدعاء بأنْ مضمرة بعد الفاء إذا كان بغير لفظ الطلب مذهبان:

الأول- منع البصريون نصب جواب الدعاء إذا كان بلفظ الخبر، وبينوا أنَّك لو قلت: رحمَ اللهُ زيدًا فيدخلَه الجنةَ لم يجز، وإنَّما يجوز إذا كان الدعاء بلفظ الطلب، كقولك: اللهم ارحمني فأدخلَ جنتكَ، ولا تعذبني فآمنَ مِن سَخَطِك [١].

الثاني- ذكر ابن السراج وابن مالك والمرادي أنَّ الكسائي أجاز نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر، نحو: غفر الله لزيد فيُدخلَه الجنةَ [٢].

قال ابن السراج :" قالوا: الدعاءُ أيضًا لا يُجَابُ، نحو قولك: ليغفر اللَّهُ وغفرَ اللَّهُ لَك، والكسائي يجيزُ الجواب في ذلك كله، وأمَّا الفرَّاء فقال في الدعاء: إنَّما يكون مع الشروط: غَفر الله لكَ إنْ أسلمتَ، وإنْ قلتَ: غَفَر اللَّهُ لكَ فيدخلُك الجنةَ جازَ، وهو عندي في الدعاء جائزٌ إذا كان في لفظ الأمر، لا فرق بينهما "[٣].

وهذا ما أشار إليه الصبان بقوله: "أجاز الكسائي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر، نحو: غفرَ اللهُ لزيدٍ فيدخلَهُ الجنَّة "والفعلُ بعد الفاء في الرجا نُصِب كنصبِ ما إلى التمنِي ينْتَسِب " وفاقًا للفراء لثبوت ذلك سماعًا كقراءة حفص عن عاصم﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [٤][٥]

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٤/٢٩.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٢/ ١٨٦، و شرح التسهيل ٤/٤٢، ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٥٩.

(٣) الأصول لابن السراج ٢/ ١٨٦.

(٤) غافر من الآيتين(٣٦، ٣٧).

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٤٥٧)

تعقيب:

يتبين مما سبق صحة القول بجواز نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، وما حكاه الكسائي، وابن السراج من قولهم: غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ فيدخلُه الجنةَ يؤسس لجواز تلك المسألة.

١٣-جزم المضارع المنفي بلا الصالم قبلها كي

قال ابن مالك: "وحكى الفراء عن العرب الرفع والجزم في المضارع المنفي بلا الصالح قبلها كي، وأنهم يقولون: ربطتُ الفرسَ لا ينفلتُ، ولا ينفلتْ، وأوثقتُ العبدَ لا يفرُّ ولا يَفْرُرْ، قال: وإنما جُزِم لأنَّ تأويله: إنْ لم أربطه فرَّ، فجزم على التأويل، وأنشد لرجل من عقيل:

وحَتَّى رأَيْنَا أحْسنَ الفِعْلِ بينَنَا ∴ مُجاملةً لا يَقْرفِ الشَّرَّ قَارِفُ[١]

ولآخر:

لَوْ كُنْتَ إذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيتَنَا ∴ أتَيْتَنَا مَاشِيًا لا تُعرَفِ الفرسُ[٢]

بجزم "يقرف وتعرف"، ورفعهما"[٣].

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

صرح ابن مالك بجواز الرفع والجزم في المضارع المنفي بلا الصالح قبلها كي مستدلًا بما تقدم مماحكاه الفراء عن العرب.[٤]

قال ناظر الجيش قال الشيخ[٥] :" لم يذكر المصنف ولا ابنه خلافًا في هذه المسألة

---

(١) من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٨٣/٢، وتمهيد القواعد ٤٢٤٤/٨.
(٢) من البسيط في شرح الكافية الشافية ١٥٥٦/٣، وتمهيد القواعد ٤٢٤٤/٨.
(٣) شرح التسهيل ٤٨/٤.
(٤) ينظر السابق الصفحة نفسها.
(٥) أبو حيان.

وادّعيا أنَّ العرب تجيز الجزم والرفع في مثل هذا، وقد خالفا في ذلك الخليل وسيبويه وسائر البصريين، فكان ينبغي أنْ ينبه على خلاف هؤلاء، وإذا كان خلاف هؤلاء لا ينقل، ويزعم أنَّ العربَ تقول مثل هذا، اغترّ بذلك من ليس له اطلاع على مذاهب العرب، ولا على خلاف أئمة العرب، ولكن الظنَّ يسعهما، أمَّا ابن المصنف فلقلة محفوظه، وأمَّا أبوه المصنف فلقلة اعتنائه بكتاب سيبويه"[١].

قال سيبويه:" وسألته – [يعني الخليل]– عن: آتي الأمير لا يقطع اللّصَّ، فقال: الجزاء ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبدا حتَّى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أنْ يضطرَّ شاعرٌ، ولا نعلم هذا جاء في شعرٍ البتّة"[٢].

وبين أبوحيان أنَّ الخليل نفى عن نفسه أنْ يحفظ مثل هذا في الشعر، هذا على سعة علم الخليل وحفظه ومعرفته، فكيف يدّعي مدَّعٍ أنَّ العربَ تجزمُ مثل هذا؟ وذكر تعرض ابن عصفور للمسألة وعدها من الضرورة ثم قال: فانظر تفاوت ما بين كلام المصنف وكلام الناس، هو يقول: العرب تقول كذا، والخليل يقول: هو خطأ، والأستاذ أبو الحسن يقول: هو ضرورة لا يقاس عليها في الشعر.[٣]

ثم حاول ناظر الجيش إنصاف ابن مالك في المسألة فقال: "ولقد تحامل الشيخُ على المصنف في قوله: إنَّه ادَّعَى أنَّ العربَ تجيزُ الجزمَ والرفعَ في مثل هذا، فإنَّ المصنف لم يدّعِ ذلك، بل قال كما علمت: وحكى الفراء عن العرب في المضارع المنفي بـ "لا" الجزم والرفع إذا حسن تقدير "كي" قبله إلى آخر كلامه، ولم يسند إلى نفسه شيئًا، ولم يثبت ولم ينفِ، وأمَّا كونه ينسب المصنف إلى قلة اعتنائه بكتاب سيبويه ظنّا منه أنَّه لم يطلع على ما قاله الخليل وسيبويه في المسألة، فلا يرتضي من الشيخ

(١) تمهيد القواعد ٤٢٥١/٨، ولم أجده في كتب أبي حيان.
(٢)الكتاب ١٠١/٣، و شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٦.
(٣) ينظر تمهيد القواعد ٤٢٥٢/٨.

أنْ يقولَ في حق المصنف ذلك مع شهادة المعتبرين له بالتبريز ومن يدرك غوامض الكتاب كيف تخفى عليه ظواهره؟ بل يقال: إنَّ المصنف تأدب مع الخليل وسيبويه غاية التأدب، وذلك أنَّه لما رأى كلامهما يقتضي عدم جواز الجزم في هذه المسألة، ورأى الفراء – مع جلالة قدره في العلم – وحفظه – حكى الجزم عن العرب ذكر ما حكاه الفَرَّاء مقتصرًا على ذلك، ولم يحكم من قبل نفسه بشيءٍ، ولا شك أنَّ العرب نطقت بذلك في البيتين اللذين تقدم إنشادهما، ويؤيد ذلك ذكر ابن عصفور أيضًا المسألة المذكورة وإنشاده البيتين المذكورين، فلم يكن المصنف هو المنفرد بهذا الأمر، فقد ذكره غيره كما ذكره هو، والخليل– رحمه الله تعالى– لم ينفِ مجيئه، إنَّما نفى العلم بمجيئه، ثم إنَّ الخليل لما قال: إنَّ الجزاء خطأ لا يكون الجزم أبدًا، لم يقل المصنف هو مجزوم على الجواب كي لا يناقض كلامه كلام الخليل، بل قال: إنَّ فيه الجزم سماعًا عن العرب، ولا شك أنَّه مسموعٌ نثرًا ونظمًا"[1].

تعقيب:

يتضح مما سبق صحة جزم المضارع المنفي بلا الصالح قبلها كي ، وما حكاه الفراء عن العرب من قولهم: ربطتُ الفرسَ لا ينفلتُ، ولا ينفلتْ، وأوثقت العبد لا يفرُّ ولا يفررْ يؤسس لتلك المسألة، وإنَّما صَحَّ الجزم؛ لأنَّ تأويله: إنْ لم أربطْهُ فَرَّ، فجزم على التأويل.

(1) تمهيد القواعد ٨/٤٢٥٣.

المبحث الثاني

الحكايات المعضدة لرأي أو مذهب نحوي

١٣-لَحاقِ نون الوقاية أسماء الأفعال

قال ابن مالك :"وحكى سيبويه: عليكني، وعليك بِي، وسمع الفراء بني سليم تقول: مكانِي، يريد: انتظرني في مكانك، وإذا أعملت "رويد" في الياء قلت: رويدني، أي أمهلني، وكذلك تفعل بكل متعدٍ من أسماء الأفعال".(١)

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

هي نُونُ الوقايةِ عند البصريين، وَالكُوفيُّونَ يُسَمُّونَهَا نون الْعِمَادِ(٢).

قال ابن الخشاب: " و الياءُ في ضربَنِي وأكرمَنِي هي الاسم، والنون قبلها حرف جِيء به ليسلمَ آخر الفعل فلا ينكسر؛ إذْ كان حكم ياء المتكلم أنْ يُكْسَرَ لها ما قبلها فجيء بالنون وقاية لآخر الفعل؛ لتقعَ الكسرة عليها.

فمنهم من يسميها نون الوقاية، ومنهم من يسميها نون العماد، وكلاهما لقب صحيح؛ لأنَّها وقعت آخر الفعل، فسلمت له حركته، واعتمد لفظ الضمير في الكسرة عليها"(٣).

وَعليه فنون الوقاية: نون مَكسُورَةٌ تَلْحَقُ قَبْلَ:" يَاءِ" الْمُتَكَلِّمِ إِذَا نصِبَتْ بِفِعْلٍ مَاضٍ، أَو مُضَارِعٍ، أو أَمرٍ، نَحْوَ: أَكْرَمَنِي، وَيُكْرِمَنِي، وَأَكْرِمْنِي، أَو بِاسمِ فِعْلٍ، نَحْوَ: عَلَيْكَنِي، بِمَعْنَى: الزَمْنِي أو بـ إنَّ وأخواتها، نحو: ليتني(٤).

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٣٨.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٤٨٣/١.

(٣)المرتجل في شرح الجمل ص٧٤.

(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ١٥٠.

و إنَّما زيدتْ النون في المنصوب إذا اتصلَ بالفعل وقايةً للفعل مِن أنْ تدخلَهُ كسرة لازمة، و ذلك أنَّ ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلَّا مكسورًا إذا كانَ حرفًا صحيحًا، نحو: "غلامِي"، و" صاحبِي".

والأفعال لا يدخلها جَرٌّ، والكسر أخو الجر؛ لأنَّ معدنهما واحد، وهو المخرج، فلمَّا لم يدخل الأفعالَ جرٌّ، آثروا أنْ لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفًا وحراسة من أنْ يتطرقَ إليها الجرُّ، فجاؤوا بالنون مزيدة قبل الياء، ليقعَ الكسرُ عليها، وتكون وقاية للفعل من الكسر.

وخصوا النون بذلك؛ لقربها من حروف المد واللين، ولذلك تجامعها في حروف الزيادة، وتكون إعرابًا في "يِفْعَلان"، و"تَفْعَلان"، و"يَفْعَلون"، و"تَفْعَلون"، و"تَفْعَلِين"، كما تكون حروف المد واللين إعرابًا في الأسماء الستة المعتلة من نحو قولك: "أخوك"، و"أبوك"، وأخواتهما، وفي التثنية والجمع؛ ولأنَّ هذه النون قد تكون علامة إضمار، فكرهوا أنْ يأتوا بحرفٍ غير النون، فيخرج عن علامات الإضمار(١).

ويوضح ابن قيم الجوزية دخول "نون الوقاية" مع الحروف، بكونها إمَّا ناصبة لشبهها بالفعل كـ" إنَّ وأخواتها" ، أو جارة كـ"من وعن"، فأمَّا "إن وأخواتها" فهي معها على ثلاثة أقسام: منها ما يتعين دخولها معه وهو: "ليت"، نحو ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ (٢) و منها عكس ذلك، وهو "لعل"، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ (٣) والأربعة الباقية يستوى فيها دخول النون وعدمه، نحو: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ (٤) وكذلك البواقي.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٤٨،٣٤٧.
(٢) النساء من الآية (٧٣).
(٣) غافر من الآية (٣٦).
(٤) طه من الآية (١٤).

وأمَّا "مِن وعَن" فيجب اتصالهما بنون الوقاية، نحو: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [١] ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ [٢] كما تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المضافة إلى "ياء المتكلم "كـ" لدن" و "قدْ" و "قطْ" بمعنى: حسب، قال تعالى﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [٣] دخلت نون الوقاية على "لدن" المتصلة بياء المتكلم. [٤]

والحقيقة أنَّ دُخُولِ:" نُونِ الوِقَايَةِ " على أَسماء الأَفعال تعترية عدة آراء هي:

الرأي الأول: أَجَازَ سِيْبَوَيْهِ، وَالفَرَّاءُ، وَالرَّضِيُّ، دخول نونِ الوِقَايَةِ عَلَى أَسمَاءِ الأَفْعَالِ.

قال سيبويه:" وحدثنا يُونُس أنَّه سمع مِن العرب مَن يقول عليكنِي، من غير تلقين، ومنهم مَنْ لا يستعمل "نِي ولا نَا" في ذا الموضع استغناء بعليك بي، وعليك بنا عن "ني و نا"، و إياي وإيانا".[٥] وقَالَ الفراء: وسمعتُ بعض بني سُلَيْم يقول فِي كلامه كما أنتَنِي، و مكانَكَني، يريد: انتظرني فِي مكانك".[٦]

و قال الرضي :" ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال؛ لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها، أيضًا؛ لأنَّها ليستْ أفعالًا في الأصل، حكى يونس: عليكنِي، وحكى الفراء: مكانكني.[٧]

---

(١) طه من الآية (٣٩).
(٢) يوسف من الآية (٣٣).
(٣) الكهف من الآية (٧٦).
(٤) ينظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك١/١٢٦-١٢٨.
(٥) الكتاب٢/٣٦١.
(٦) معاني القرآن ١/ ٣٢٣.
(٧) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٥٤

الرأي الثاني: ذَهَبَ ابنُ مَالِك[١]، والمُرَادِي[٢]، وَابنُ هِشام[٣]، وَنَاظِرُ الجيش[٤] إِلَى لزوم نُونِ الوِقَايَةِ أَسماء الأَفعال قبل ياء المتكلم تَقولُ: عَلَيْكَنِي، بِمَعْنَى: الزَمْنِي، وَدَرَاكِنى، بِمَعْنَى: أَدْرِكْنِي، وَتَرَاكني، بِمَعْنَى: اتركْني، و رُوَيْدَنِي، بِمَعْنَى: أَمْهِلْنِي.

وقد لزمت فيها نون الوقاية؛ لقوة شبهها بالفعل.

قال الصبان في شرح: "كغيرهما من أسماء الأفعال" :أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالًا متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني: أي انتظرني، وإنَّما اتصلت بها نون الوقاية حملًا لها على مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية. [٥]

ثم قال معقبًا: "وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فإنَّه قال: وربما لحقت اسم الفاعل اختيارًا واسم الفاعل اضطرارًا. ا. هـ"[٦].

الرأي الثالث: مَنَعَ جماعة من النحاة منهم المالقي دُخُولَ نُونِ الوِقَايَةِ عَلَى أَسمَاءِ الأَفْعَالِ؛ لأَنَّهَا لَم تتمكنْ تَمَكُّنَ الأفعَالِ حيث قال:" وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تلحقه نون الوقاية ، فإن وجد من لحاقها شيء لواحد فللضرورة ، كقوله:

وَمَا أَدْرِي وَظَنِي كُلُّ ظَنٍّ ∴ أمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحي[٧]

---

(١) شرح التسهيل ١٣٨/١.
(٢) توضيح المقاصد ٣٨٧/١.
(٣) أوضح المسالك ١٠٦/١.
(٤) تمهيد القواعد ٤٨٥/١.
(٥)حاشية الصبان ١/ ٢٠٩، ٢١٠
(٦) السابق ٢١٠/١
(٧) من الوافر ليزيد بن مخرم في توضيح المقاصد ٣٨٨/١، ورصف المباني للمالقي ص ٣٦٣.

وكأنَّ هذا الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله".[١]

و الراجح من هذه الآراء جَوَازِ الإلحاقِ والتَّرْكِ لنون الوقاية في أسماء الأفعال فيجُوزُ الإلحَاقُ؛ لأَنَّهَا تُؤَدِي مَعْنَى الْفِعْلِ، أَمَّا جَوَازُ التَّرْكِ فلأَنَّهَا لَيسَت أَفعَالًا فِي الأَصْلِ.

تعقيب :

يتبين مما سبق رجحان رأي ابن مالك ومن تبعه في القول بجواز إلحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال، وما حكاه سيبويه من قولهم : عليكني، وعليك بي، والفراء عن بني سليم تقول: مكاني، يريد: انتظرني في مكانك، يدعم رأيهم.

١٤-وقوع ضمير الفصل بين نكرتين

قال ابن مالك: "والإشارة بوقوعه[٢] بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو: ما أظنُّ أحدًا هو خيرًا منك، فإنَّ أحدًا بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيرًا منك شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه، وقد حكى سيبويه أنَّ أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين، وروى عن يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحنًا، ولم يجعلوه فصلًا وقبله نكرة، كما أنَّه لا يكون وصفًا ولا بدلًا لنكرة"[٣].

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

الضمير المسمى فصلًا وعمادًا هو:" ضمير المرفوع المنفصل، للمتكلّم والحاضر، والغائب، نحو: أنَا وأنتَ وهُوَ، فيتوسّط بين المبتدأ والخبر، إذا كانا معرفتين، أو كان الخبر أفعل من كذا؛ لأنّه أشبه المعرفة؛ بامتناع دخول لام التّعريف عليه، ولا بدَّ أن يكون كناية عن الاسم المذكور، ويدخل قبل دخول العوامل اللّفظيّة ومعها، لا يمنعها عن العمل؛ وجيء به إيذانا بأنَّ الخبر خبر، لا وصف؛ وليفيد ضربًا من التّوكيد،

(١) رصف المباني ص ٣٦٣.
(٢) أي ضمير الفصل.
(٣) شرح التسهيل ١٦٨/١.

ويسمّيه البصريّ فصلًا ، والكوفيّ عمادًا؛ تقول: زيدٌ هو القائمُ، وزيدٌ هو أفضلُ من عمرو، ومنه قوله تعالى:﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ (١) وقوله تعالى﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (٢) وتدخل عليه لام الابتداء، تقول: إنْ كانَ زيدٌ لهو الظّريف، ولو قلت: كان زيدٌ أنت خيرًا منه، لم يجز؛ لأنَّ أنت غير زيد، فإن قلت: كنت أنت خيرًا من زيدٍ، جاز أنْ يكونَ فصلًا، وأنْ يكونَ تأكيدًا، ولو قلت: ما أظنُّ أحدًا هو خيرًا منك، لم يجز ؛ لأنَّ أحدًا نكرة، ولكن ترفع خيرًا".(٣)

ويعلل ابن مالك تسميته فصلًا وعمادًا بقوله: " سُمِّيَ فصلًا للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا، وسُمِّيَ عمادًا؛ لأنَّه معتمد عليه في تقرير المراد، ولا بُدَّ من مطابقةٍ لما قبله في حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلَّا مبتدأ أو ما كان مبتدأ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء".(٤)

و يبين أنَّ الإشارة بوقوعه بين نكرتين تشبه المعرفتين بنحو: مَا أظُنُّ أحدًا هو خيرًا منك، فإنَّ أحدًا بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيرًا منك شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه.(٥)

وأيد أبو الفضل الصفَّار وقوعه بين نكرتين، إذْ ذكر أبوحيان أنَّ في كتاب الصفار:" وأجازوا الفصل بين الاسم الذي ولى "لَا" وبين خبره، وإنْ لم تكن معرفة فقالوا: لا رجلَ هو منطلقٌ فـ"هو" فصلٌ على حدِّ: إنَّ زيدًا هو القائمُ، وأُوِّلَ على أنَّ "هو" مبتدأ ومنطلقٌ: خبره والجملة خبر.(٦)

---

(١) الأنفال من الآية (٣٢).
(٢)المائدة من الآية (١١٧).
(٣) البديع في علم العربية، لأبي السعادات ابن الأثير ٥٩/١، ٦٠.
(٤) شرح التسهيل ١٦٧/١.
(٥) ينظر شرح التسهيل ١٦٨/١.
(٦) ينظر التذييل والتكميل ٢٩٤/٢.

وبين أبوحيان أنَّ الكوفيين أجازوا النصب، والفصل في نحو: ما بالُ زيدٍ هو القائم، وما شأنُ عمرٍو هو الجالس، ولا يجيز البصريون في هذا إلَّا الرفع.(١)

ورجح الرضي قول الخليل وسيبويه القائل بجواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين تشبه المعرفتين لا مطلق نكرتين، حيث قال :" جَوَّزَ أهلُ المدنية مجيء الفصل بعد النكرة في نحو: مَا أظُنُّ أحدًا هو خيرًا منك، قال الخليل: والله إنَّه لعظيمٌ في المعرفة تصييرهم إيَّاه لغوا، يعني: إذا كان مستبعدًا في المعرفة مع أنَّه قياسه، فكيف به في النكرة، وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعلي تفضيل، نحو: خيرٌ من زيد هو أفضل من عمرو، ولستُ أعرفُ له شاهدًا، وكذا جَوَّز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة، كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَآ۠ أَخُوكَ﴾ (٢) وجَوَّزَ بعضهم وقوعه قبل العلم، نحو: إنِّي أنا زيدٌ، والحقُّ أنَّ كل هذا ادِّعَاء، ولم تثبت صحته ببينةٍ من قرآنٍ أو كلامٍ موثوقٍ به، ونحو قوله تعالى:﴿إِنِّيٓ أَنَآ۠ أَخُوكَ﴾ ، ليس بنصٍ؛ إذْ يحتمل أنْ يكونَ "أنا" مبتدأ ما بعده خبره، والجملة خبر "إنَّ"، بلى، لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو: مَا أظُنُّ أحدًا هو خيرًا منك، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو، ورأيت زيدًا هو مثلك أو غيرك بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك، لحكمنا بكونه فصلًا، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمرٍ هينٍ، فينبغي أنْ يقتصرَ على موضع السماع، ولم يثبت إلَّا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل، كما ذكر سيبويه"(٣).

تعقيب:

يتبين مما سبق أنَّ ماحكاه سيبويه من إجازة أهل المدينة وقوع الفصل في نحو : "ما أظن أحدًا هو خيرٌ منك" يعضد القول بجواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين تشبه

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٩٥٦.
(٢) يوسف من الآية (٦٩).
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٥٩.

المعرفتين، وما عدا ذلك فلا دليل على صحة وقوعه، بل يقتصر فيه على السماع.

١٥- الاستغناء عن عامل الظرف والمجرور المتعلق بذي حدثٍ خاص

قال ابن مالك :" الظرفُ الموصول به جملةٌ في المعنى؛ لأنَّه لا بُدَّ من تعلقه بفعل لا يستغني عن فاعل، وكذا حرف الجر الموصول به، فلو استغنيت عن ذكرهما[١] بذكر الجملة لكان الإلغاء، إلَّا أنَّ التصريح بذكرهما أجود، وذلك نحو: عرفتُ الذي عندَك، أي الذي استقر عندك، والذي في الدّار، أي الذي استقر فيها. ... ولو تعلق الظرف والجار بذي حدثٍ خاصٍ كـ"جلس" أو "قام" لم يجز الاستغناء بتقديره؛ إذْ ليس بعض المقدرات أولى من بعض، فإن عمل مثلُه في الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به، فقد حكى الكسائي: نزلنا المنزلَ الذي البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة".[٢]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

الموصول يوصل بالظرف، والمجرور التامين، وهما اللذان في الوصل بهما فائدة نحو: الذي عندك فاضلٌ، والذي من بني علي شريفٌ، والعامل فيها جملة مقدرة من كون مطلق (أي استقر)، وفي كل منهما ضمير يعود على الموصول إلَّا إنْ رفع ملابسًا للضمير فلا ضمير، نحو: الذي في الدار أبوه زيدٌ؛ فإن كان العامل في الظرف والمجرور حدثًا خاصًا، نحو: جاءني الذي ضحك في الدار، أو ضحك عندك، فلا يجوز حذفه.

وأيَّد ذلك أبو حيان فمنع حذف العامل في الظرف والمجرور إذا كان حدثًا خاصًا، نحو: جاءني الذي ضحك في الدار، أو ضحك عندك، وقال فيما حكاه الكسائي من جواز حذف الحدث الخاص إذا كان قد عمل في الموصوف بالموصول، وكان الظرف قريبًا،

---

(١) عاملا الظرف والمجرور.

(٢) شرح التسهيل ١/٢١١.

نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، ونزلنا المنزل الذي أمس، ونزلنا المنزل الذي آنفًا، وهذا الذي حكاه الكسائي خارجٌ عن القياس، فيقتصر فيه على مورد السماع.[١]

وبين أنَّ ما حكاه الكسائي فيه إخلال بقيد، وقياس فاسد في موضعين:

أمَّا الإخلال بالقيد فإنه كان ينبغي أن يقيد الظرف بكونه قريبًا من زمان الإخبار، فإنَّه إن كان غير قريب لم يجزْ حذف الصلة.

وأما القياس الفاسد في موضعين:

فالأول: هو أنَّ المصنف قاس المجرور على الظروف، والظرف يتصور فيه أن يكون قريبًا وبعيدًا، وأمَّا المجرور فلا يتصور فيه ذلك.

والثاني: أنَّ محل السماع إنَّما هو حذف الصلة في الموصول الموصوف به غيره، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، لا في الموصول الداخل عليه عامل مثل الصلة المحذوفة.[٢]

قال ناظر الجيش في الرد على أبي حيان :"والحقّ أنَّه لا إخلال ولا قياس فاسد، إن كان ثمّ قياس: وذلك أنَّ المصنف لم يعط كلامه أنَّ حذف الحدث الخاص أمر مطرد في كل موطن، وإذا لم يكن كذلك وجب الاقتصار على ما ذكره من ذلك ولا يعدو الحكم فيه إلى غيره، وحينئذٍ لا يحتاج إلى ذكر المقيد بالقرب فينسب إلى الإخلال، ولا نحكم بجواز ذلك مع المجرور؛ لأنَّه إنَّمَا مثل بالظرف خاصة، وأمَّا أنَّ المصنف أجرى الموصول في ذلك مجرى الموصوف بالموصول فلا يخفى أنَّ الحكم المذكور إذا ثبت مع الموصوف بالموصول كان ثبوته مع الموصول دون موصوف أولى بالجواز.[٣]

وجوز أبو العباس ثعلب حذف العامل في الظرف والمجرور إذا كان حدثًا خاصًا

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٠٠١/٢

(٢) ينظر التذييل و التكميل ١٠٥/٣.

(٣) تمهيد القواعد ٧١٩،٧٢٠/٢.

مستدلًا بما حكاه الكسائي من قوله: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمنزل الذي آنفًا، والمنزل الذي أمس، فيقولونه في كل وقت شاهدوه من قرب، ويحذفون الفعل معه، كأنَّهم يقولون: نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس، والذي نزلناه اليوم، اكتفوا بالوقت من الفعل؛ إذْ كان الوقت يدل على الفعل، وهو قريب. ولا يقول الذي يوم الخميس، ولا الذي يوم الجمعة، وكذا يقولون: لا كاليوم رجلًا، ولا كالعشية رجلًا، ولا كالساعة رجلًا، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها.

وبين أنَّ الفراء منع ذلك مع كونه جائزًا، وأنشد:

يَا صَاحِبيّ دَنَا الصَّبَاحَ فَسِيرَا ∴ لَا كالعَشِيَّةِ زَائِرًا ومَزُورَا[1]

لأني أقول لقيتك العام، ولا أقول لقيتك السنة، وكل ما كان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه؛لأنَّ الوقت القريب يدل على فعل لقربه، والفعل يدل على الوقت.[2]

تعقيب:

منع الفراء و أبوحيان حذف العامل في الظرف إذا كان حدثًا خاصًا ، وجوز ذلك ثعلب وابن مالك ومن تبعهما مستدلين بما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: نزلنا المنزل الذي البارحة ، ولا شك أنَّ حكاية الكسائي تؤيد رأي ثعلب وابن مالك؛ لأنَّها حكيت عن العرب الذين يعتد بكلامهم.

١٦-استعمال الموصول "مَنْ" مع مالا يعقل

قال ابن مالك في حديثه عن استعمال "مَنْ" لما لا يعقل: "وإنَّما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا

---

(١) من الكامل لجرير في ديوانه ص٢٢٨، وخزانة الأدب ٤/٩٥، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٢١.

الشاهد: نصب "زائرا" بفعل مضمر والتقدير: لا أرى كالعشية زائرا، وحذف اختصارا لعلم السامع.

(٢) ينظر مجالس ثعلب ص٣٢١، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٣٤.

يَسْتَجِيبُ لَهُۥ ﴾ [١] ، فعبر بـ"مَنْ" عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل ، ومثله:

بكيْتُ على سِرْبِ الْقَطا إِذْ مَرَرْنَ بي ∴ فَقُلْتُ ومِثْلي بالبُكاء جُديرُ

أَسِرْبَ الْقَطا هلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ ∴ لَعلِّي إلى من قَد هَويتُ أَطِير [٢]

وكذا إذا جامع من يعقل بشمول، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٣] وباقتران، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ [٤] وكقوله تعالى :﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [٥] ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب: اشتبه عليَّ الراكب وجمله، فما أدري مَنْ ذا ومَنْ ذا".[٦]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

يرى العلامة قطرب أنَّ "مَنْ" الموصولة تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [٧]

ووجه الدلالة لقطرب من الآية الشريفة: أنَّ المراد بـ"مَنْ لا يخلق" الأوثان والأصنام، وهذا الاستدلال لا يتم؛ لاشتراك العاقل وغير العاقل بـ"مَنْ لا يخلق"؛ إذْ قد عُبِدَ من دون الله مَن يعقل أيضًا كما عُبِدَ مَنْ لا يعقل. [٨]

---

(١) الأحقاف من الآية(٥).

(٢) من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٠٦، تح/ عبدالستار أحمد فراج، ط مكتبة مصر، كما نسب للعباس بن الأحنف وهو في ديوانه ص ١٦٨.

الشاهد: في البيت الثاني :"هل مَن يعير جناحه" فـ"مَنْ" اسم موصول قصد بها غير العاقل.

(٣) النور من الآية (٤١) .

(٤) النور من الآية (٤٥) .

(٥) النحل من الآية (١٧) .

(٦) شرح التسهيل ٢١٧/١.

(٧) النحل من الآية (١٧) .

(٨) جامع البيان للطبري تح/ الشيخ شاكر ١٨/١٧.

بينما رأى ابن مالك أنَّ هذا القول غير مرضٍ معللًا ذلك بأنَّه لا دليل عليه ولا محوج إليه، قال: وإنَّما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل، وكذا إذا جامع من يعقل بشمول أو اقتران ، والآيات التي استدل بها وردت في نص ابن مالك في بداية المسألة، واستند في قوله إلى ما حكاه الفراء من قول بعض العرب :اشتبه عليَّ الراكب وجمله، فما أدري مَنْ ذا ومَنْ ذا".(١)

قال الطبري:" قيل "كَمَنْ لا يَخْلُقُ" هو الوثن والصنم، و "مَن" لذوي التمييز خاصة، فجعل في هذا الموضع لغيرهم للتمييز؛ إذْ وقع تفصيلا بين مِن يخلق ومِن لا يخلق، ومحكيّ عن العرب: اشتبه عليّ الراكب وجمله، فما أدرى مَنْ ذَا ومَنْ ذَا، حيث جمعا، وأحدهما إنسان حسنت من فيهما جميعا"(٢).

وذكر الرضي أنَّ "مَنْ" في وجوهها لذي العلم، ولا تفرد لما لا يعلم، خلافا

لقطرب، وتقع على ما لا يعلم تغليبًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾وتقول: اشترِ مَن في الدار، غلامًا كانَ أو جاريةً أو فرشًا.(٣)

و بين ناظر الجيش في الحديث عن "مَن" و أنَّها تقع على غير العاقل بأنَّه ضعيف وأنَّ ابن مالك اقتصر على نسبة هذا القول إلى قطرب الذي رأى أنّ "مَن" تقع على من لا يعقل دون اشتراط ما يصحّح ذلك ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾(٤) وقرر ناظر الجيش أنَّ هذا القول غير مرضٍ ؛إذْ لا دليل عليه ولا محوج إليه، وذكر وجه الدلالة لقطرب من الآية الشريفة: بأنَّ المراد بـ"مَن لا يخْلُق" الأوثان والأصنام، وهذا الاستدلال لا يتم؛ لاشتراك العاقل وغير العاقل بـ"مَنْ لا يخلق"؛ إذ قَدْ عُبِدَ من دون

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢١٧/١.
(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٧٣٨.
(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٥٥/٣.
(٤) الحجر من الآية (٢٠) .

الله مَنْ يعقل أيضًا كما عُبِدَ من لا يعقل.[١]

تعقيب

يتبين مما سبق رجحان كلام ابن مالك القائل بأن استعمال "مَن" مع ما لا يعقل جائز بشرط أن ينزل منزلة من يعقل، أو يجامع من يعقل بشمول أو اقتران، وما حكاه الفراء من قول بعض العرب:اشتبه عليَّ الراكب وجمله، فما أدري مَنْ ذا ومَنْ ذا" يؤيد قوله، وينفي ما ذهب إليه قطرب.

١٧-مجيء "لو" مصدرية

قال ابن مالك: "وأمَّا "لو" المصدرية فعلامتها أنْ تصلح في موضعها "أن"، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [٢] وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ كقول قُتَيلة أخت ضرار:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّما ∴ مَنَّ الفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ[٣]

ولا توصل إلَّا بفعلٍ متصرفٍ ماضٍ أو مضارعٍ، وهذا المراد بقولي: "وصلتها كصلة ما في غير نيابة" ، وأكثر النحويين لا يذكرون "لو" في الحروف المصدرية، وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وقال أبو علي في التذكرة، وقد حكى قراءة بعض القراء ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [٤] بنصب فيدهنوا[٥]، حمله على

---

(١) ينظر تمهيد القواعد ٧٣٨/٢، وتعليق الفرائد ٢٥١/٢، وشرح الرضي ٥٥/٣.

(٢) البقرة من الآية(٩٦).

(٣) من الكامل لقُتَيلة بنت الحارث في أوضح المسالك ٢٢٣/٤، والمقاصد النحوية ١٩٧١/٤.
الشاهد: أن "لو" هاهنا مصدرية، فإذا كانت مصدرية فالشرط فيها أن ترادف "أن" بمعنى أن يصلح موضعها أن المصدرية، ولكن أكثر وقوعها بعد "ود" والذي وقع في البيت قليل، و التقدير على جعلها مصدرية: وما كان ضرك المن عليه.

(٤) القلم الآية (٩).

(٥) تنظر القراءة في البحر المحيط ٢٣٨/١٠، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ٤٩٨/٣، ومعجم القراءات القرآنية للدكتور عبداللطيف الخطيب١٩٦/٧.

المعنى كأنَّه قال: ودوا أنْ تدهنَ فيدهنوا ، كما حمل﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ [١] على: أو ليس بقادر"[٢].

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

تأتي "لو" في العربية لمعان متعددة، كالعرض مثل: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيرًا، والتقليل، والمصدرية في نحو: وددتُ لو تقوم، وأكثر ما تأتي بعد التمني وما في معناه، مثل: ودَّ، وأحبَّ، وتمنى.

وقد اختلف في مجيئها مصدرية على مذهبين:

الأول– مذهب المثبتين لمصدرية "لو" كالفراء ومن تبعه من الكوفيين، وابن مالك[٣] ،والرضي[٤] أنَّ "لو" تأتي مصدرية بمعنى "أنْ" ، ففي قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [٥] التقدير :ودُّوا إدهانكم ، مستدلين بما حكاه أبو علي الفارسي من قراءة بعض القراء بنصب فيدهنوا[٦]، حمله على المعنى كأنَّه قال: ودُّوا أنْ تدهن فيدهنوا.[٧]

و ذكر الزمخشري أنَّ "فيدهنون" عطف على "تدهن"، عدل به إلى طريق آخر، وهو أنْ جعله خبر مبتدأ محذوف، أي فهم يدهنون ، بمعنى: ودُّوا لو تدهن فهم يدهنون

---

(١) الأحقاف من الآية(٣٣).
(٢) شرح التسهيل١/ ٢٢٨، ٢٢٩.
(٣) السابق١/٢٢٨.
(٤) شرح الكافية ٤/٤٧٣.
(٥) القلم الآية(٩).
(٦) تنظر القراءة في البحر المحيط ٢٣٨/١٠، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٤٩٨/٣، ومعجم القراءات القرآنية للدكتور عبداللطيف الخطيب٣١/١٠.
(٧) ينظر البحر الحيط ٣٠٤/٨.

حينئذ، أو ودُّوا إدهانك فهم الآن يدهنون؛ لطمعهم في إدهانك. وجمهور المصاحف على إثبات النون.[١]

وقال سيبويه" وزعم هارون أنَّها في بعض المصاحف "فيدهنوا"[٢]

ولنصبه وجهان: أحدهما- أنَّه جواب ودُّوا؛ لتضمنه معنى ليت، والثاني- أنَّه على توهم أنَّه نطق بـ "أنْ"، أي ودُّوا أنْ تدهنَ فيدهنوا، فيكون عطفًا على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلَّا على قول من جعل لو مصدرية بمعنى أنْ.[٣]

ثم بين الزمخشري صحة مجيء لو للتمني فقال :"قد تجيء "لو" بمعنى التمني، كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، ويجوز في فتحدثني النصب والرفع، وقال الله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾[٤] وفي بعض المصاحف فيدهنوا.[٥]

يقول ابن مالك في الرد عليه :"فإنْ أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإنْ أراد أنَّ "لو" حرف موضوع للتمني كـ"ليت" فغير صحيح؛ لأنَّ ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين "ليت"، وذلك أنَّ حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع؛ لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين "لعلَّ" و"أترجى"، وبين" إلَّا وأستثني"، فلو كانت "لو" موضوعة للتمني كـ"ليت" لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها، فكان قول القائل: تمنيتُ لو تفعل، غير جائز، كما أنَّ قولك: تمنيتُ ليتك

---

(١) ينظر الكشاف ٥٩١/٤، والبحر المحيط ٢٣٨/١٠.
(٢) الكتاب٣٦/٣.
(٣) ينظر البحر المحيط ٢٣٨/١٠.
(٤) القلم الآية (٩).
(٥) المفصل ص ٤٤٣.

تفعل غير جائز، والأمر بخلاف ذلك، فصحَّ ما قلته والحمد لله.[١]

ووافق ناظر الجيش ابن مالك في مجيء" لو" مصدرية بمعنى "أنْ" ثم قال: فإنْ قيل: كيف دخلت لو المصدريّة على "أنّ" في نحو: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [٢] فالجواب من وجهين:

الأول- أنَّ لو داخلة على "ثبت" مقدرًا رافعًا لـ"أنَّ"، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري.

الثاني- أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي وهو من أحسنه؛ لأنَّه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهذا أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه.[٣]

الثاني- مذهب المانعين لمصدرية "لو" وهم الجمهور حيث يرون أن معمول "ودَّ" في الآية محذوف أي: ودُّوا إدهانكم، وحذف لدلالة ما بعده عليه، و "لو" باقية على بابها من كونها حرفًا لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف تقديره: لسرُّوا بذلك.[٤]

قال أبوحيان:" ذهب الجمهور إلى أنَّ "لو" لا تكون مصدرية، وهو قول أشياخنا"[٥]

و يتأول المانعون الآيات على حذف مفعول "يَوَدّ"، وجواب "لو" على أن تكون في ذلك حرفا شرطيا.

وقد بين الباقولي أنَّه في بعض المصاحف ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [٦] بالنصب، على أحد أمرين:

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٣٠.
(٢) الشعراء من الآية(١٠٢).
(٣) ينظر تمهيد القواعد ٧٦٦/٢.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٩٩٢/٢، ومغني اللبيب٤٠٣/٣.والجنى الداني ٢٨٨/١.
(٥) التذييل والتكميل ١٥٦/٣.
(٦) القلم الآية(٩).

إمَّا أنْ يكونَ: لمَّا كان معنى (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) معنى: ودُّوا أنْ تدهنَ، بحمل المعطوف على المعنى، كما أنَّ قوله: هو أحسن الفتيان وأجمله، محمول على المعنى؛ لأنَّ "أحسن الفتيان" و "أحسن فتى" واحد في المعنى، وإمَّا أن تكون "لو" ، وإن كانت زائدة في هذا الموضع، لمَّا كانت على لفظ "غير" الزائدة أجريت مجراها للشبه اللفظي، كما أجرى "أحمد" مجرى "أضرب" في منع الجر والتنوين.[١]

تعقيب :

يظهر مما حكاه أبو علي من قراءة بعض القُرَّاء بنصب "فيدهنوا" الآية صحة مذهب الفَرَّاء ومن تبعه القائل بجواز مجيء "لو" مصدرية محمولة على معنى "أنْ" إذ الحكاية تؤيد ما ذهبوا إليه.

١٨-وقوع "الذي" مصدرية

قال ابن مالك :"حكى أبو عَلِيّ في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع "الذي" مصدريَّة غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [٢] قال أبو عَلِيّ: ويقوِّي هذا أنَّها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعي:

حَتَّى إذَا كانَا هُمَا اللذَيْن ∴ مثلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْن[٣]

و حكى الفَرَّاء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذي يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته، وهذا صريح في ورود "الذي" مصدرية".[٤]

---

(١) ينظر إعراب القرآن ٤٤٣/٢.

(٢) الشورى من الآية (٢٣).

(٣) من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/١،والتذييل والتكميل ١٥/٣، و تمهيد القواعد ٢/ ٧٤٥.

اللغة: الجديلين: مثنى الجديل ، وهو الزمام. المحملجين: مثنى المحملج ، وهو المحكم الفتل. والشاعر يمدح رجلين بالقوة والشدة.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/١.

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

ذكر ابن هشام أنَّ وقوع "الذي" مصدرية هو مذهب يونس، والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف، وابن مالك، وجعلوا منه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [١] أي ذلك تبشير الله ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [٢] أي خضتم خوضًا كخوضهم.[٣]

أمَّا السمين الحلبي فبعد أنْ ذكر الأوجه الجائزة في "الذي" في الآية، ومنها أنْ تكون موصولة، والمعنى: وخضتم خوضًا كخوض الذين خاضوا، فحُذِفَ المصدرُ الموصوفُ والمضافُ إلى الموصول، وعائدُ الموصول تقديرُه: خاضوه، والأصلُ: خاضوا فيه؛ لأنَّه يتعدى، أو أنَّها من صفةِ المصدرِ، والتقدير: وخضتم خوضًا كالخوضِ الذي خاضوه، وعلى هذا فالعائدُ منصوب من غير وساطةِ حرفِ جر، وهذا الوجهُ ينبغي أن يكونَ هو الراجح؛ إذْ لا محذورَ فيه، بين أنَهاّ تقعُ مصدريةً، والتقدير: وخضتم خوضًا كخوضهم، وهو مذهب الفراء ويونس.[٤]

وأوضح ابن مالك أنَّ "الذي" تأتي على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، و ذكر أنَّ هذا المذهب هو مذهب الفراء (رحمه الله)، واختاره ابن مالك إذْ قال: وهو الصحيح، وبه أقول.[٥]

قال الفراء :" وإن شئت جعلت "الَّذِي" عَلَى معنى "ما"[يعني مصدرية] تريد: تَمامًا عَلَى مَا أحسن موسى، فيكون المعنى: تَمامًا عَلَى إحسانه"[٦].

و استند ابن مالك إلى ما حكاه الفَرَّاء عن بعض العرب من قولهم: أبوك بالجارية

---

(١) الشورى من الآية (٢٣).
(٢) التوبة من الآية (٦٩).
(٣) ينظر مغني اللبيب تح د/عبداللطيف الخطيب ٧٧/٦.
(٤) ينظر الدر المصون ٨٢/٦-٨٤.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٢١٩/١.
(٦) معاني القرآن ٣٦٥/١.

الذي يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته، قال: وهذا صريح في ورود الذي مصدرية.(١)

كما استدل بقول عبد الله بن رواحة:

فثبَّتَ اللهُ مَا أتَاكَ مِن حُسْنٍ ∴ في المُرْسَلين ونَصْرًا كالذي نُصِرُوا(٢)

و قول ابن أبي ربيعة:

لو أنّهم صَبَرُوا عَنّا فَنَعْرِفُه ∴ مِنْهُم إذًا لصَبَرْنَا كالذِي صَبَرُوا(٣)(٤)

عارض ذلك أبوحيان حيث قال بعد أنْ ذكر الشواهد التي أوردها ابن مالك :" ولا حجة في شيء مما ذكر على أنْ تكونَ "الذي" مصدرية، ولا أنَّها تتبع بمعرفة أو نكرة لا تقبل "أل" دون صلة؛ لأنَّ الكوفيين يقولون: قالت العرب كذا، ويكون ذلك على قياس ما فهموا هم عن العرب".(٥)

تعقيب :

يتضح مما سبق صحة رأي الفراء، وابن مالك، ومن تبعهم القائل بجواز وقوع "الذي" مصدرية، وما حكاه الفراء عن العرب من قولهم: أبوك بالجارية الذي يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته -فضلا عن الشواهد التي أوردها ابن مالك- يدعم رأيهم .

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢١٨/١.

(٢) من البسيط في ديوانه ص ٩٤، و التذييل والتكميل ١٣٦/٣.

الشاهد قوله: كالذي نصروا؛ حيث وردت(الذي) مؤولة مع ما بعدها بمصدر، تقديره: كنصرهم.

(٣) من البسيط في التذييل والتكميل ١٣٧/٣ وتمهيد القواعد٢/ ٧٤٧، وقد بحثت عنه في ديوانه فلم أجده.

الشاهد: كالذي صبروا؛ حيث وردت (الذي) مصدرية، والتقدير: وصبرا كصبرهم.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/١، ٢٢٠.

(٥) التذييل و التكميل ١٣٧/٣.

١٩- اللام الفارقة بعد "إنْ" المخففة لا تلزم في موضعٍ لا يصلح للنفي

قال ابن مالك:" مذهب البصريين أنّ "إنَّ" تخفف فيقال فيها "إنْ" فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذَا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (١) في رواية نافع وابن كثير(٢) وإهمالها أكثر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٣) و﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٤) و﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٥) ومذهبهم أنَّ اللام التي بعد "إنْ" هذه هي التي كانت مع التشديد، إلَّا أنَّها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول النبي(ﷺ): "وايمُ الله لقد كانَ خليقًا للإمارة، وإنْ كان مِن أحبِّ الناسِ إليّ"(٦)، وكقول معاوية في كعب الأحبار: "إنْ كان من أصدق هؤلاء". ...، ومثله ما حكى ابن جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء(٧):و﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٨) بكسر اللام وتخفيف الميم(٩)، على معنى: وإنْ كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا"(١٠) فـ"ما" هنا في الآية

---

(١) هود من الآية (١١١).

(٢) ينظر الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٨٦/٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٣٣٥٠.

(٣) يس من الآية (٣٢).

(٤) الزخرف من الآية (٣٥).

(٥) الطارق من الآية(٤).

(٦) صحيح البخاري، باب غزوة زيد بن حارثة ٤١/٥.

(٧) ينظر المحتسب ٢٥٥/٢، وهي قراءة ابن عامر في رواية ابن ذكوان (لِمَا) خفيفة ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٥٨٦.

(٨) الزخرف من الآية (٣٥).

(٩) قال الشيخ عضيمة:" قرئ في السبع بتشديد[لمَّا] وبتخفيفها، فعلى قراءة تخفيف الميم تكون [إن] مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة وأهملت (إنْ)". دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٥٩٤.

(١٠) شرح التسهيل ٣٣/٢، ٣٤.

موصولة بمعنى "الذي" وعائدها محذوف"[١].

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

قال ابن يعيش :" اعلم أنَّ الحذف والتغيير في الحروف مما يأباه القياس، وقد جاء ذلك قليلًا، وأكثره فيما كان مضاعفًا من نحو: "إنَّ" وأخواتها ...، ولم يأت في "ثُمَّ"؛ لأنَّه إنَّما ساغ فيما ذكرنا؛ لثقل التضعيف مع شبهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء، وليس ذلك في "ثُمَّ".

فأمَّا "إنَّ"، فهي على ضربين: مكسورة ومفتوحة، وقد جاء التخفيف فيهما جميعا، فأمَّا المكسورة إذا خففت؛ فلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر؛ وذلك لأنَّها وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها؛ فهي إذا خففت؛ زال اللفظ، ولا يلزم مثل ذلك في الفعل إذا خفف بحذف شيء منه؛ لأنَّ الفعل لم يكن عمله للفظه بل لمعناه، فإذا ألغيت؛ صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام فصلا بينها وبين "إنْ" النافية، إذْ لو قلت: "إنْ زيدٌ قائمٌ"، لالتبس الإيجاب بالنفي"[٢].

فابن يعيش يقرر لزوم اللام مع "إنَّ" مكسورة الهمزة المخففة؛ فصلًا بينها وبين "إنْ" النافية، ومنعًا لالتباس الإيجاب بالنفي.

كما أنَها لا تلزم في موضع لا يصلح للنفي كقراءة أبي رجاء ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٣] بكسر اللام وتخفيف الميم، فهذه القراءة[٤] دليلٌ على قصد الإثبات.[٥]

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٠٨/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٧/٤، ٥٤٨.

(٣) الزخرف من الآية (٣٥).

(٤) قَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة {وَإِن كل ذَلِك لمَّا} بتشديد الميم على أن «لمَّا» بمعنى «إلَّا» و «إنْ» نافية. وقرأ الباقون: «لمَا» بتخفيف الميم، على أنَّ «إنْ» مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة. تنظر القراءة في حجة القراءات لأبي زرعة ص٦٤٩، والقراءات وأثرها في علوم العربية ٢/ ٢٩٠.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٢٥٨/٣.

وهذ ما ذهب إليه ابن مالك حيث بين أنَّ اللام التي بعد "إنْ" هذه هي التي كانت مع التشديد، إلَّا أنَّها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، كما أنَّها لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي ، كقول معاوية في كعب الأحبار: إنْ كانَ مِن أصدقِ هؤلاء.(١)

وما قرره ابن يعيش وابن مالك هو مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ "إنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "مَا"، واللام بمعنى "إلَّا"، واحتجوا بأنَّ ذلك قد جاء كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ (٢) أي: وما كادوا إلَّا يستفزونك.(٣)

وقد رُدَّ عليهم بأنَّه لو كانت اللام في چ لَيَسْتَفِزُّونَكَ چ بمنزلة "إلَّا" لجاز أن يقال "جاءني القوم لَزَيْدًا" بمعنى إلَّا زيدًا، فلمَّا لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه.(٤)

تعقيب:

يتبين مما سبق أنَّ اللام تأتي فارقة بعد "إنْ" المخففة فصلا بينها وبين "إنْ" النافية، ولا تلزم في موضع لا يصلح للنفي، كما في قول النبي(ﷺ): "وايمُ الله لقد كانَ خليقًا للإمارة، وإنْ كان مِن أحبِّ الناسِ إليّ"(٥).

فـ"إنْ" في الحديث لا تصلح أنْ تكونَ نافيةً، والرسول(ﷺ)يقسم على أنَّ أسامة بن زيد كان حقيقًا بتولي الإمارة، وماحكاه ابني جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء بكسر اللام وتخفيف الميم من "لِمَا" من قوله تعالى:﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ يعضد ذلك.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٢.
(٢) الإسراء من الآية (٧٦).
(٣) ينظر الإنصاف ٥٢٦/٢.
(٤) ينظر السابق ٥٢٧/٢.
(٥) سبق تخريجه.

٣٠-نصب ما بعد الواو على المعية إذا تقدمها مفرد في" أنت و شأنك و كل رجل وضيعته"

قال ابن مالك: "أو قبل خبرٍ ظاهر" والإشارة به إلى قول ابن خروف في شرح الكتاب قاصدًا سيبويه: ولم يذكر في قولهم: أنت وشأنك، وكل رجل وضيعته ، وما أشبهه إلَّا الرفع، ثم قال ابن خروف: وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وجعل من ذلك قول عائشة ؟ رضي الله عنها -: "كان رسول الله (ﷺ) ينزل عليه الوحي وأنا وإيَّاهُ في لِحافٍ"[١] كأنَّها قالت: وكنت وإيّاه في لحافٍ، ويجوز عندي أن يكون إيَّاه في موضع رفع عطفا على "أنا" على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من قول العرب مررت بـ(إيّاك)...، وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر في قول بعض العرب وقد سئل عن الصعلوك: هو الغداةَ كأنا، وهذا ليس ببدع؛ لأنَّ أصل المبني ألّا يُخَصَّ بموضع من الإعراب دون موضع، والمضمرات من المبنيات فلا يستبعد ذلك فيها، إلَّا أنَّ حمْل "أنا وإيَّاهُ في لِحافٍ " على باب المفعول معه أولى؛ لأنَّه قد روى في حديث آخر أنَّ النبي(ﷺ)قال: "أبشِروا فوالله لأنَا وكثرةَ الشيء أخْوفُ عليكم من قلّته"[٢] بنصب "كثرةَ"، ذكره أبو علي الشلوبين وعضّد به ما حكاه عن الصيمري من جواز النصب في أنت وشأنك، وكل رجل وضيعته".[٣]

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

المفعول معه: هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنَّما ينصب إذا تضمن الكلام فعلًا، كقولك: ما صنعت وأباك، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ.[٤]

---

(١) مصنف بن أبي شيبة ط دار الفكر ٥٢٨/٧.

(٢) شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) ١٤٧/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٩/٢، ٢٦٠.

(٤) ينظر المفصل ص٨٣.

وزعم بعض النحاة: أنَّه لا يكون إلَّا مصاحب فاعل فعل مذكور أو مقدر ليخرج منه مصاحب المفعول في نحو: ضربت زيدًا وعمرًا، وأنَّه إذا أريد المفعول معه أتى بالأصل، وهو "مع"، وبعضهم جوز فيه الأمرين، وبعضهم حمله على العطف، ولا ينكر المعية مع المفعول، نحو قولهم: كفاك وزيدًا درهم، وامرأً ونفسه.(١)

و ذكر أبوحيان أنَّ مسائل هذا الباب أربعة أقسام:

الأول- ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب، وذلك إذا تقدم الواو مفرد نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، وأنت ورأيُك، وكل هذا مسموع من العرب، أو تقدمها جملة غير متضمنة معنى فعل نحو: أنتَ أعلمُ ومالك.

الثاني- ما يجب فيه النصب، وهو أن يتقدم الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل، ولا طول يقوم مقام التأكيد، أو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه، نحو: ما صنعت وأباك، وما شأنك وزيدًا، فهذا عند البصريين لا يجوز فيه العطف إلَّا ضرورة، وهذا الذي عبر عنه ابن مالك، بأنَّه يتعين فيه النصب عند الأكثر.

الثالث: ما ترجح فيه العطف، وهو أنْ يتقدم الواو جملة متضمنة معنى الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف، نحو: ما شأنُ عبدالله وزيدٌ، ويجوز النصب، نص عليه سيبويه، ومنعه بعض المتأخرين.

الرابع: ما ترجح فيه النصب على المعية: وهو ما يخاف بالعطف فوات معنى المعية نحو: لا تغتذِ بالسمك واللبنَ، ولا يعجبك الأكلُ والشبعَ، أي مع اللبن ومع الشبع، فالنصب يبين المراد من المعية، والعطف لا يبينه.(٢)

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب٣/١٤٨٣.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب٣/١٤٨٦-١٤٨٩.

وما يراد بحثه هنا هو النوع الأول إذا تقدم الواو مفرد، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته، وأنتَ ورأيك، وأنتَ وشَأنك.

فذهب الرضي و أبوحيان إلى وجوب الرفع في نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته، وأنتَ ورأيك، وإن قصد المصاحبة، لعدم فعل ومعناه.(١)

و علل الرضي امتناع النصب بقوله: "وإنَّما امتنع النصب في الأصح في " ضيعته، لكون الخبر المقدر أضعف من الظاهر".

وقال أبوحيان : "و ينبغي ألَّا تُبْنَى على مثل هذه الآثار(٢) قاعدة نَحْوٍ؛ لجواز النقل بالمعنى، فلا يتعين أنَّه لفظ عائشة، ولا لفظ الرسول، ولكون الرواة قد يلحنون.(٣)

وذهب ابن خروف إلى جواز النصب على قلة في (كلُّ رجلٍ وضيعته) وذكر أنَّ بعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وجعل من ذلك قول عائشة ؟ (رضي الله عنها): " كان رسول الله (ﷺ) ينزل عليه الوحي وأنَا وإيَّاهُ في لِحافٍ"، كأنَّها قالت: وكنت وإيّاه في لحافٍ، حيث قال: " لم يذكر س في كل رجل وضيعته وما أشبهه مما لم يتقدمه استفهام إلَّا الرفع، وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وذلك قليل؛ لأنَّه يتوهم الفعل ومعنى مع".(٤)

وأجاز النصب أيضًا أبو علي الشلوبين وعضّد به ما حكاه عن الصَّيْمَرِيّ من جواز النصب في أنت وشأنك، وكل رجل وضيعته.(٥)

قال الصَّيْمَرِيّ :"وتقول: كل رجلٍ وضيعتَه، بمعنى مع ضيعته، وكلُّ امرئٍ وشأنَه، أي مع شأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبر الابتداء محذوفًا،

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية١/٥٢٥، وارتشاف الضرب٣/١٤٨٦.
(٢) يقصد قول عائشة(رضي الله عنها) (وأنا وإيَّاهُ في لِحافٍ").
(٣) ينظر التذييل ٨/١٣٠.
(٤) نص ابن خروف في التذييل ٨/١٣٠، ولم أجده في شرحه للكتاب، ولا شرحه للجمل.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٠ ، و التصريح ١/٥٢٩.

تقديره كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقرونان، وكلُّ امرئٍ وشأنُه مقرونان".[١]

و قال الرضي: "وأجاز الصَّيْمَرِيّ نصبه بالخبر المقدر، وأنكره ابن بابشاذ، ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو، أي كلُّ رجلٍ مقرونٌ وضيعته، فإنْ أظهرت الخبر على هذا الوجه، فلا كلام في جواز نصبه".[٢]

تعقيب:

يتضح مما سبق أنَّ ما حكاه الصَّيْمَرِيّ من جواز النصب في أنت وشأنَك، وكلُّ رجلٍ وضيعتَه يؤيد القول بجواز النصب على المفعول معه إذا تقدم الواو مفرد، حتَّى أنَّ الرضي صرح بأنَّ إظهار الخبر يبطل منع جواز النصب.

٢١-نصب أجمع وجمعاء على الحال

قال ابن مالك :" حكى الفراء: أعجبنِي القصرُ أجمعَ، والدارُ جمعاءَ بالنصب على الحال، ولم يجز في أجمعين وجمع إلَّا التوكيد" [٣].

قال أبو حيان:" و"أجمع" وأخواته عند البصريين معارف فلا تتنكر، فتقع حالًا، وأجاز الفراء نصب "أجمع وجمعاء" وتثنيتهما على الحال، وحكى: أعجبني القصرُ أجمعَ، والدارُ جمعاءَ، وقد جاء "جمعاء" بمعنى مجتمعة كما في الحديث "كما نتائج الإبل من بهيمة جمعاء" [٤] أي مجتمعة الخلق"[٥].

ثم بين في التذييل أنَّ ما أجازه الفراء وابن كيسان لا يجوز عند البصريين؛ معللًا ذلك بأنَّ أجمعَ وأخواته معارف لا تتنكر فلا يمكن فيها الحال[٦].

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٢٥٧ تح/ د. فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى.
(٢) شرح الرضي على الكافية١/٥٢٥.
(٣) شرح التسهيل ٣/٢٩٥.
(٤) صحيح البخاري باب من انتظر حتى تدفن٢/٩٥.
(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٢.
(٦) التذييل والتكميل ١٢/٢٠٠.

بيد أنَّ التمسك بحكاية الفراء يرجح القول بالجواز.

تعقيب:

يتبين مما حكاه الفَرَّاء من قولهم: أعجبنِي القصرُ أجمعَ، والدارُ جمعاءَ بالنصب صحة نصب أجمع وجمعاء على الحال، ومما يدعم ذلك الحديث النبوي السابق الذي جاءت فيه "جمعاء" بمعنى مجتمعة.

٢٣-بناء غير

قال ابن مالك :"وحكى الفَرَّاء أنَّ بعضَ بني أسد يبنونَ "غيرًا" على الفتح إلَّا إذا وقعت موقع" إلَّا"، تم الكلام قبلها أم لم يتم، نحو: مَا قامَ أحدٌ غيرَك، وما قام غيرَك، وأنشد عن الكسائي:

لَمْ يمنعِ الشَّرْبَ مِنها غيرَ أنْ نَطَقَتْ ∴ حَمَامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقَالِ (١)(٢)

العَرْضُ و المُنَاقَشَةُ

اعلم أنَّ أصل "غير" كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتًا أو صفة، ولتوغلها في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، فلا يوصف بها إلَّا نكرة كقوله تعالى: ﴿ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾ (٣)(٤).

وبين ابن مالك أنَّ الاستثناء بـ"غير" حُمل على "إلّا"، والوصف بها هو الأصل والاستثناء بـ"إلا" هو الأصل، والوصف بها وما بعدها حمل على "غير"، ولذلك لا يحكم

---

(١) من البسيط، لأبي القيس بن الأسلت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٢٨٥.

الشاهد: (غيرَ) حيث بناها على الفتح لإضافتها إلى اسم غير متمكن.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٦٢، ٢٦٣.

(٣) فاطر من الآية (٣٧).

(٤) ينظر حاشية الخضري ١/٤٦٢.

على "غير" بأنها مستثنى بها حتى يكون موضعها صالحا لـ"إلّا"، فتقدّر "إلَّا" في موضعها، وتنظر ما يستحقه الواقع بعدها من نصب لازم أو نصب مرجَّح عليه الإتباع، فتقول جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، بنصب لازم، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيد بنصب مرجح عليه الإتباع، فتفعل بغير ما كنت تفعل بالواقع بعد "إلَّا"، وذكر أنَّ الفَرَّاء أجاز بناء "غير" على الفتح عند تفريغ العامل، سواء كان المضاف إليه معربًا أو مبنيًا، فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيدٍ، وما جاءك أحدٌ غيرَك، وذكر البيت السابق(غيرَ أنْ نطقتْ) مستدلًا به على بنائها.(١)

والشاهد فيه أنَّه بنى "غيرَ" على الفتح؛ لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

قال ابن يعيش:" فإنْ قِيلَ: فـ "أنْ" والفعل في تأويل المصدر، وكذلك "أنَّ" المشددة مع ما بعدها، والمصدر اسم متمكن، فحينئذ "غير"،...قد أضيفتْ إلى متمكنٍ، فلِمَ وجب البناء؟"(٢)

وجاء جوابه في قوله:" كون "أنْ" مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري، والاسم غير ملفوظ به، وإنَّما الملفوظُ به فعل وحرف، فلمَّا أضيفتا إلى ما ذكرنا، مع لزومها الإضافة، بنيت؛ لأنَّ الإضافة بابها أنْ تقع على الأسماء المفردة، فلمَّا خرجتْ ها هنا عن بابها، بني الاسم"(٣)

وذكر ابن الحاجب في تعليل بناء "غير ومثل" أنَّه إنَّما خصت "مثل" و"غير" في بنائهما على الفتح مع "مَا" و" أنْ" في مثل قوله:﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(٤) وغيرَ

(١) شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣١٢ ، ٣١٣.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٨٨.
(٣) السابق الصفحة نفسها.
(٤) الذاريات من الآية (٢٣).

أنْ نطقتْ"[١] ، لكثرتهما في الكلام ككثرة الظروف، فلمَّا أضيفتا إلى المبني أجريتا مجرى الظروف في جواز البناء، كما بنوا "غير" على الضم لمَّا قطعت عن الإضافة تشبيهًا بالغايات، حيثُ قالوا: لا غيرُ، وليس غيرُ، وكان مع "مَا" و"أنْ" المصدرتين لوقوع الجمل بعدهما، وقيل: لأنَّهمَا حرفان.[٢]

تعقيب:

يتبين مما سبق صحة القول بجواز بناء "غير" متى أضيفت إلى اسم غير متمكن؛ لأنَّها كثرت في الكلام كثرة الظروف، فلمَّا أضيفت إلى المبني أجريتْ مجرى الظروف في جواز البناء، وما حكاه الفراء من قول بني أسد: مَا قامَ أحدٌ غيرَك، وما قام غيرَك، ببناء "غير" يعضد ذلك.

(١) تقدم تخريج البيت.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٤، ٨٢٥.

الخاتـــمة

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصَحْبِه

و بَعْدُ:

فهذه أهم نتائج البحث وهي:

١- أثبت البحث أنَّ ما حكاه أبُو عَلِيّ عن أبِي عمرو الشَّيْبَاني من قولهم: هُمَا خَلِيْلَانُ يؤسس لجواز لغة الضم في نون المثنى في حالة الرفع خاصة وإن كانت لغة قليلة ، وجاز ذلك بعد الألف تشبيهًا لها بألف (غَضْبانُ وعُثْمانُ)، فضمت النون في الرفع كما ضمت تلك النون، وهذا مما يعارض القول بالشذوذ فيها.

٢- أثبت البحث أنَّ ما حكاه أبو زيد في كتاب الهمزة عن استعمال مصدر فتئ، وحكاية غيره: ظللتُ أفعلُ كذَا ظَلولًا تؤسس لمذهب ابن مالك في جواز استعمال المصدر من الأفعال الناقصة(كان وأخواتها) لدلالتها على الحدث.

٣- بين البحث جواز حذف اسم "إنَّ" متى فهم المعنى بدليل حكاية سيبويه عن الخليل من قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، مريدًا به: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ مما يؤسس لذلك.

٤- جواز حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي عند الفصل، بل إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: حضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ يؤسس لتلك المسألة.

٥- صحة القول بجواز إعراب المستثنى منه المتقدم بدلًا ، وما حكاه يونس عن العرب من قولهم: مَالِي إلَّا أخوك ناصرٌ، فضلًا عن الشواهد الشعرية الفصيحة التي وردت يؤسس لتلك المسألة.

٦- صحة القول بجواز نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، وما حكاه ابن السراج من قولهم: غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ فيدخلُه الجنةَ يؤسس لجواز تلك المسألة.

٧- بين البحث صحة القول بجزم المضارع المنفي بلا الصالح قبلها كي ، وما حكاه الفراء عن العرب من قولهم: ربطتُ الفرسَ لا ينفلتُ، ولا ينفلتْ، وأوثقت العبد لا يفرُّ ولا يفررْ يؤسس لتلك المسألة، وإنَّما صَحَّ الجزم؛ لأنَّ تأويله: إنْ لم أربطْهُ فَرَّ، فجزم على التأويل.

٨- وضح البحث صحة القول بجواز لحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال، وما حكاه سيبويه من قولهم: عليكني، وعليك بي، و ما حكاه الفراء عن بني سليم تقول: مكاني، تريد: انتظرني في مكانك يؤيد ذلك.

٩- أظهر البحث صحة مذهب الفَرَّاء ومن تبعه القائل بجواز مجيء "لو" مصدرية محمولة على معنى "أنْ" ، وما حكاه أبو عَلِيّ من قراءة بعض القُرَّاء بنصب (فيدهنوا) الآية يؤيد ذلك.

١٠- عضد ماحكاه ابني جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء بكسر اللام وتخفيف الميم من (لِمَا) من قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [(١)] القول بعدم لزوم اللام فارقة بعد "إنْ" المخففة فصلا بينها وبين "إنْ" النافية، في موضع لا يصلح للنفي، كما في قول النبي(ﷺ): "وايمُ الله لقد كانَ خليقًا للإمارة، وإنْ كان مِن أحبِّ الناسِ إليّ)[(٢)].

(١) الزخرف من الآية (٣٥).

(٢) صحيح البخاري، باب غزوة زيد بن حارثة ٤١/٥.

الفهارس الفنية

ثَبت المصادر و المراجع

[١] ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحق: د/ رجب عثمان ، ود/ رمضان عبد التواب، ط مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

[٢] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية (ت٧٦٧ هـ) تح/ د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، ط أضواء السلف – الرياض، الأولى،١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

[٣] الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحق/عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة- لبنان – بيروت.

[٤] إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، لعلي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين الأَصْفهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ) ،تح/ إبراهيم الإبياري، ط دارالكتاب المصري – القاهرة، ودارالكتب اللبنانية - بيروت ، الرابعة - ١٤٢٠ هـ.

[٥] ألفية ابن مالك ، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)الناشر: دار التعاون.

[٦] الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، تعليق عبدالحكيم عطية ط دار البيروتي ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

[٧] أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ) تح/ د. فخر صالح سليمان قدارة ،الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.

[٨] الأموال لابن زنجويه، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (ت ٢٥١هـ)تح:د شاكر ذيب فياض ، ط مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

[٩] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، ط ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

[١٠] أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري . تحق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي . ط دار الفكر.

[١١] البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت ط ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

[١٢] البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ) تح/ د. فتحي أحمد علي الدين ، ط جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية- الأولى، ١٤٢٠ هـ.

[١٣] التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحق/ علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى الحلبي وشركاه – من دون.

[١٤] تاج العروس للمرتضى للزبيدي ط دار الهداية ، من دون.

[١٥] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تح/ د. عباس مصطفى الصالحي، ط دار الكتاب العربي، الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

[١٦] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – تأليف أبي حيان الأندلسي – تحق: د/ حسن هنداوي – ط دار القلم دمشق .

[١٧] التصريح بمضمون التوضيح ،للشيخ خالد الأزهري(ت ٩٠٥هـ)– تحق: محمد باسل عيون السود، ط دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

[١٨] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحق: د/محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ، من دون .

[١٩] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحق: د/ علي فاخر وآخرين – ط دار السلام – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

[٢٠] تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت ٣٧٠هـ) تحق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ٢٠٠١م

[٢١] توجيه اللمع، لا بن الخباز ، تح/ أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط دار السلام الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

[٢٢] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تح :أ.د عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط دار الفكر العربي، الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

[٢٣] التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني ، ط دار الكتاب العربي – بيروت، الثانية – ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

[٢٤] الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي(ت ٧٤٩هـ)، تح: د فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم فاضل، ط دار

الكتب العلمية، بيروت – لبنان الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

[٢٥] الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ) ، تح: نجاة حسن عبد الله ، الجامعة الإسلامية بالمدينةالمنورة١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

[٢٦] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط دار الفكر ، من دون

[٢٧] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،لأبي العرفان محمد بن علي الصبان(ت ١٢٠٦هـ) – تحق : طه عبد الرءوف سعد –المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

[٢٨] الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، تحق: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، ط دار المأمون للتراث – ١٤١٣هـ –١٩٩٢م .

[٢٩] خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ) تحق: الشيخ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة – الرابعة ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

[٣٠] الخصائص ،لابن جني(ت ٣٩٢هـ) تحق: د.محمد علي النجار– ط عالم الكتب – بيروت .

[٣١] الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

[٣٢] الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحق: د/ أحمد محمد الخراط ، ط دار القلم – دمشق .

[٣٣] دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط دار الحديث، القاهرة.

[٣٤] ديوان امرئ القيس ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط دار المعارف – الخامسة.

[٣٥] ديوان حسان ابن ثابت، تح/ د. وليد عرفات، ط دار صادر – بيروت ٢٠٠٦م.

[٣٦] ديوان رؤبة بن العجاج – تصحيح وترتيب / وليم بن الورد ، ط دار ابن قتيبة للطباعة والنشر – الكويت .

[٣٧] ديوان الفرزدق، ط دار الكتاب اللبناني، الأولى ١٩٨٣م.

[٣٨] ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ط دار صادر بيروت، من دون.

[٣٩] ديوان النابغة الذبياني، ط الهلال- الفجالة- مصر ، ١٩١١م.

[٤٠] ديوان مجنون ليلى، تح/ عبدالستار أحمد فراج، ط مكتبة مصر، الفجالة، م دون.

[٤١] رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٢٠هـ) تح/ أحمد محمد الخراط، ط مجمع اللغة العربية- دمشق.

[٤٢] سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، ط دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

[٤٣] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – تحق: محمد باسل عيون السود – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

[٤٤] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،تحق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ،الناشر : دار التراث – القاهرة ، ط العشرون١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

[٤٥] شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي (أبي محمد يوسف بن المَرْزُبان ت ٣٨٥هـ) تحق: د/محمد علي الريح هاشم ، ط دار الجيل –

بيروت١٤١٦هـ – ١٩٩م .

[٤٦] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

[٤٧] شرح التسهيل لابن مالك – تحق د / عبد الرحمن السيد ، ود / محمد بدوي المختون ، ط هجر للطباعة والنشر.

[٤٨] شرح الرضي على الكافية ، تحق: د/ يوسف حسن عمر ، ط جامعة قاريونس – بنغازي – الثانية ١٩٩٦م .

[٤٩] شرح المفصل ،لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) تحق: د/ إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

[٥٠] شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبدالمنعم الجوجري ، تحق: د/نواف بن جزاء الحارثي ، ط مكتب الملك فهد الوطنية١٤٢٤هـ .

[٥١] شرح كتاب الحدود في النحو ، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي(ت ٩٧٢ هـ) تحق: د/المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

[٥٢] شرح كتاب سيبويه ،لأبي سعيد السيرافي (الحسن بن عبدالله بن المَرْزُبَان)(ت ٣٦٨هـ) تحق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

[٥٣] شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، ط دار المأمون للتراث – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

[٥٤] شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ) تح: د حسين بن عبد الله العمري وآخرين، ط دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

[٥٥] الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)،للجوهري(ت ٣٩٣هـ) تحق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط دار العلم للملايين – بيروت ، الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

[٥٦] صحيح البخاري ، ط دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت ، الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

[٥٧] علل النحو ، لمحمد بن عبد الله أبي الحسن ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحق:محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض– السعودية ، ط١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

[٥٨] الفائق في غريب الحديث والأثر لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله ت ٥٣٨هـ ، تح/ علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة – لبنان ط الثانية.

[٥٩] كتاب التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني(ت ٨١٦هـ) تحق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر،ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .

[٦٠] الكتاب، لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحق: الشيخ عبد السلام محمد هارون ، ط مكتبة الخانجي – القاهرة ، الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

[٦١] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، للزمخشري، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، وآحرين، ط مكتبة العبيكان–الرياض ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

[٦٢] الكُنَّاش في النحو والتصريف، لأبي الفداء (ت٧٣٢هـ) ، تحق: د/جوده مبروك محمد ـ مكتبة الآداب– ط الثانية ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.

[٦٣] لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ) ط دار صادر – بيروت ، الثالثة ١٤١٤هـ.

[٦٤] اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع ، أبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

[٦٥] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح:د.عبد الإله النبهان، ط دار الفكر– دمشق، الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

[٦٦] اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تح/ فائز فارس ، ط دار الكتب الثقافية – الكويت.

[٦٧] المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب(ت٥٦٧)، تح: علي حيدر، ط: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

[٦٨] المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ) تح/د. عبد الحميد هنداوي، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

[٦٩] المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تح: د محمد كامل بركات، ط جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

[٧٠] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن علي الفيومي، ط المكتبة العلمية – بيروت – من دون .

[٧١] معترك الأقران في إعجاز القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

[٧٢] معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبداللطيف الخطيب، ط دار سعد الدين.

[٧٣] معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي

الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) ، تح: محمد علي النجار ، وآخرون، ط دار المصرية – مصر، الأولى.

[٧٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري،تحق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط التراث العربي– الكويت– ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

[٧٥] المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ، تحق: د/ علي بوملحم ، ط مكتبة الهلال – بيروت – ١٩٩٣م .

[٧٦] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(ت٧٩٠هـ) شرح ألفية ابن مالك، تحق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ، ط معهد البحوث العلمية– جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م .

[٧٧] المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للإمام بدر الدين العيني ، تحق:محمد باسل عيون السود ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

[٧٨] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح/د. كاظم بحر المرجان، ط دار الرشيد للنشر– العراق ١٩٨٢م.

[٧٩] المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمَالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تح محمد عبد الخالق عظيمة، ط عالم الكتب – بيروت.

[٨٠] مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي، (ت٣٩٥هـ) تح/عبد السلام محمد هارون، ط دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

[٨١] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحق: أحمد شمس الدين ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

قائمة الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المُقَدِّمَة :	٣٤٢
التمهيد : التعريف بالحكاية النحوية	٣٤٥
المبحث الأول : المبحث الأول : الحكايات المؤسسة لحكم نحوي.	٣٤٧
١- ضَمُّ نون المثنى	٣٤٧
٢- تجريد المعرف بالغلبة من (أل)	٣٥٠
٣- استغناء الحال التي تسد مسد الخبر- جملة اسمية -عن الواو	٣٥٥
٤-استعمال المصدر من الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) ٥-الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال لا يشترط كونها سادة مسد الخبر	٣٥٧
٦-إلحاق "قعد" بـ"صار" في العمل لكونها بمعناها	٣٦٢
٧- حذف اسم "إنّ وأخواتها" إذا فهم المعنى	٣٦٤
٨ - حذف تاء التأنيث من الفعل قبل الفاعل المؤنث مع الفصل	٣٦٨
٩-إبدال المستثنى منه المؤخر من المستثنى	٣٧٠
١٠-إلغاء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه	٣٧٣
١١-نصب جواب الدعاء بأنْ مضمرة بعد الفاء إذا كان بغير لفظ الطلب	٣٧٥
١٢-جزم المضارع المنفي بلا الصالح قبلها كي	٣٧٧
المبحث الثاني : الحكايات المعضدة لرأي أو مذهب نحوي	٣٨٠

١٣-لَحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال	٣٨٠
١٤-وقوع ضمير الفصل بين نكرتين	٣٨٤
١٥- الاستغناء عن عامل الظرف والمجرور المتعلق بذي حدثٍ خاص	٣٨٧
١٦-استعمال الموصول "مَنْ" مع مالا يعقل	٣٨٩
١٧-مجيئ لو المصدرية	٣٩٢
١٨-وقوع "الذي" مصدرية	٣٩٦
١٩-عدم لزوم اللام فارقة بعد "إنْ" المخففة في موضع لا يصلح للنفي	٣٩٩
٢٠-نصب ما بعد الواو على المعية إذا تقدمها مفرد في "أنت و شأنك و كل رجل وضيعته"	٤٠٢
٢١-نصب أجمع وجمعاء على الحال	٤٠٥
٢٢-بناء غير	٤٠٦
الخاتمة	٤٠٩
ثبت المصادر والمراجع	٤١١
فهرس الموضوعات	٤٢٠

تمت بحمد الله تعالى